جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم إقتصادية التخصص : إقتصاد وتسيير المؤسسة

حوكمة شركات التأمين

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين ـ وكالة بوقيرات ـ -Saa-

مقدمة من طرف الطالب :

- بقلول عبدالله
- بلحيرش عبدالرحمان

أعظاء لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم واللقب	عن الجامعة
رئيسا	د- تفالي بن يونس	جامعة مستغانم
مقررا	د- قوديح جمال	جامعة مستانم
مناقشا	د- دحمان أحمد	جامعة مستانم

السنة الجامعية : 2020/2019

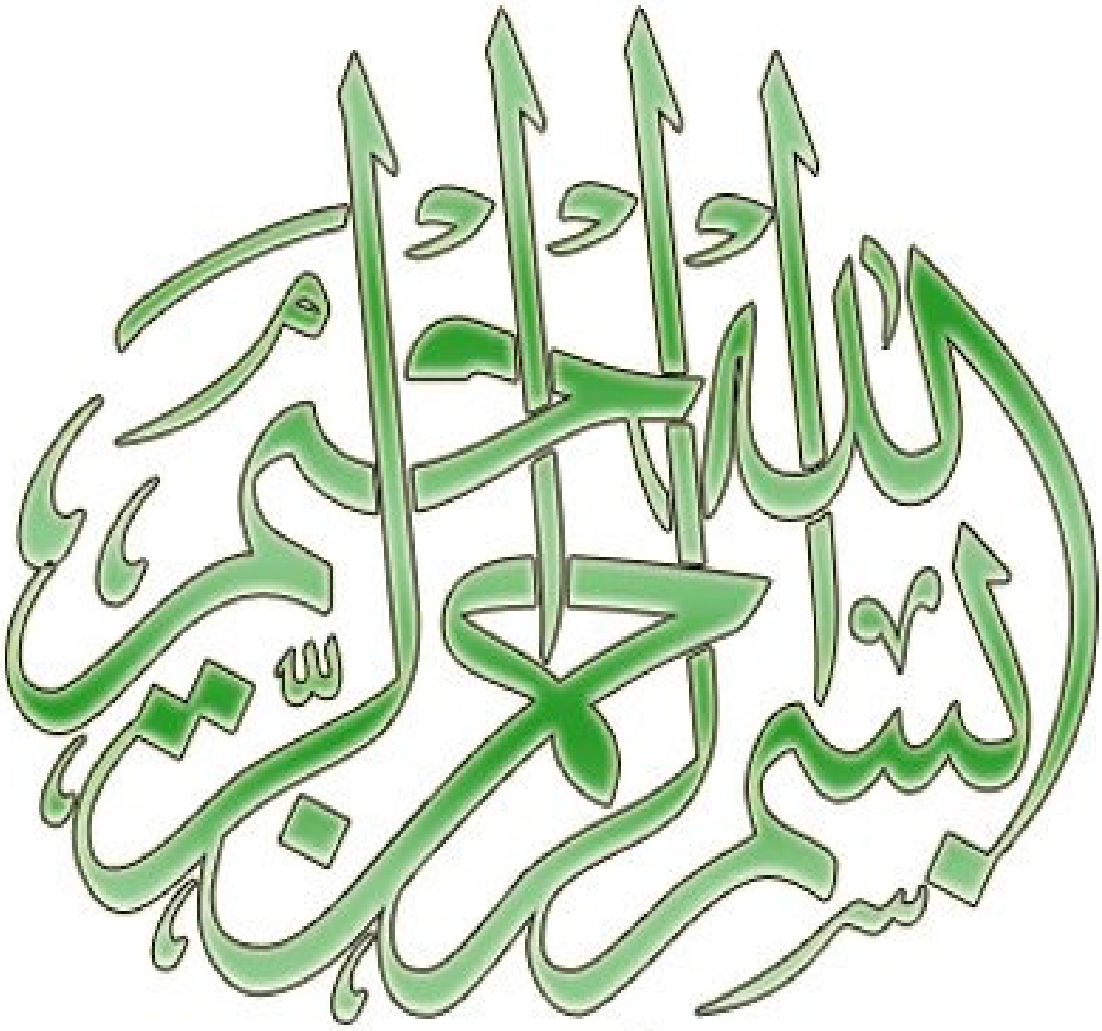

السلام عليكم ورحمة الله

تشكرات

قال الله تعالى: [فاذكروني أذكركم و اشكروا لي ولا تكفروني]

فالحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: [من لم يشكر الناس لم يشكر الله]

بعد رحلة بحيث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث نحمد الله عز وجل على نعمه التي منّ بها علينا فهو العلي القدير, كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتنا الكرام من الابتدائية إلى الجامعة وخاصة إلى أستاذنا الكريم لما قدمه لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة فترة انجاز هذا البحث و الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة والتي كان لها الفضل الكبير في إرشادنا ونصحنا

وإلى الأساتذة المشرفين على تأطير هذا العمل وإلى كل موظفي الشركة الوطنية للتأمين Saa

"بوقيراط" لولاية مستغانم, كما لا ننسى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد فشكرا لهم جميعا

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من على من العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى إخوتي وخصوصا الكتكوتة نور الهدى

إلى كل أهلي وأصدقائي الأعزاء وخصوصا رفيق الدرب "بقلول عبد الله" وإلى كل أساتذتي الفاضلين الذين لم يقصروا معنا بلحظة.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الوالدين فلولاهما لما وجدت في هذه الحياة ومنهم تعلمت الصمود, مهما كانت الصعوبات

رحمهم الله

إلى أساتذتي الكرام.....,, فمنهم استقيت الحروف وتعلمت كيف أنطق الكلمات وأصول العبارات

إلى من أظهر لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

إلى من جعلهم الله إخوتي في الله..... ومن أحببتهم في الله

إلى كل أهلي وأصدقائي الأعزاء وخصوصا رفيق الدرب "بلحيرش عبد الرحمن" الذي كان سندا لي في هذا الإنجاز المتواضع

داعيا المولى سبحانه وتعالى أن يكلل هذا البحث بالنجاح والقبول من جانب أعضاء لجنة المناقشة وشكرا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان ..... /

الإهداء ..... /

قائمة الأشكال ..... /

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات ..... /

تمهيد 2

المبحث الأول: مدخل عام لحوكمة الشركات 3

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات. 3

المطلب الثاني: أسباب وبواعث ظهور حوكمة الشركات. 5

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات 9

المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات 11

المطلب الأول: الأطراف المعنية بتطبيقها 11

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات. 13

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات 14

المبحث الثالث: التجارب الدولية لحوكمة الشركات 18

المطلب الأول: تجربة المملكة المتحدة البريطانية 18

المطلب الثاني: تجربة الواليات المتحدة الأمريكية. 19

المطلب الثالث: حوكمة الشركات في اليابان 19

خلاصة 21

الفصل الثاني: الحوكمة في شركات التأمين ..... /

تمهيد 23

المبحث الأول: ماهية التأمين 24

المطلب الأول: نشأة التأمين وتعريفه..... 24
المطلب الثاني: أهمية التأمين..... 26
المطلب الثالث: أنواع التأمين..... 27
المبحث الثاني:الإطار النظري لشركات التأمين..... 28
المطلب الأول: ماهية شركات التأمين..... 28
المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين..... 29
المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين..... 30
المبحث الثالث: مبادئ وآليات الحوكمة وأثرها في شركات التأمين..... 32
المطلب الأول: مبادئ الحوكمة في شركات التأمين..... 32
المطلب الثاني: آليات الحوكمة في شركات التأمين..... 33
المطلب الثالث: أثر تطبيق آليات الحوكمة على نشاط شركات التأمين..... 37
خلاصة..... 38
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية..... /
تمهيد..... 40
المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر..... 41
المطلب الأول: مراحل تطور التأمين في الجزائر..... 41
المطلب الثاني: شركات التأمين الناشطة في الجزائر..... 44
المطلب الثالث: الهيئات المشرفة على التأمين في الجزائر..... 47
المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة..... 48
المطلب الأول: التقديم العام للشركة الوطنية للتأمين Saa المديرية الجهوية بغليزان..... 48
الفرع الأول: نشأة الشركة الوطنية للتأمين Saa..... 48
الفرع الثاني: مهام ونشاط وأهداف الشركة الوطنية للتأمين Saa..... 49
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين..... 52
المطلب الثاني: تقديم الوكالة محل الدراسة - مستغانم- دائرة بوقيراط..... 53
المطلب الثالث: إجراءات الدراسة..... 57

المبحث الثالث: دراسة آليات ومبادئ وركائز الحوكمة لدى الشركة الوطنية للتأمين Saa 57
المطلب الأول: آليات الحوكمة في الشركة الوطنية للتأمين Saa 57
المطلب الثاني: مبادئ وركائز الحوكمة في الشركة الوطنية للتأمين Saa 59
المطلب الثالث: نتائج وأفاق تطبيق الحوكمة في الشركة الوطنية للتأمين Saa 61
خلاصة 64
الخاتمة العامة 66
قائمة المراجع 69
الملخص /

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم 01	عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات	08
رقم 02	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	12
رقم 03	ركائز الحوكمة	17
رقم 04	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الوطنية للتأمين	52
رقم 05	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين على المستوى الجهوي	53
رقم 06	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين على مستوى الوكالة	55

المقدمة

مقدمة:

لقد تعاظم الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية بسبب انهيار العديد من الشركات الكبرى كشركة "انرون و وورلد كوم" الأمريكية, نتيجة لضعف آليات الرقابة وظهور الفساد المالي والإداري وما ترتب عنه من آثار على المساهمين والدائنين وغيرهم.

الأمر الذي دفع إلى الاهتمام بالحوكمة والتي تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم الربحية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات والتي تعمل على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة أصحاب المصالح فقد قامت العديد من المؤسسات بدراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، ومن هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية التجارية التي تسعى لتحقيق الربح، فإنه بات لزاما عليها أن تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة لتتمكن من القيام بدورها وتحقيق أهدافها بشكل جيد، إضافة إلى تفادي المشاكل الإدارية والمخاطر التي تهدد استقرارها واستمرارها، ومن هذا المنطلق اهتمت شركات التأمين الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق الربحية والتنمية الاقتصادية.

أولا- الإشكالية:

من خلال ما تطرقنا إليه نطرح الإشكالية التالية:

*- فيما تكمن أهمية حوكمة الشركات في تعزيز وتحسين أداء شركات التأمين؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تعمل شركات التأمين على تطبيق الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات؟

2- ماهو أثر تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين؟

ثانيا- الفرضيات:

- شركات التأمين تعمل على تطبيق الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.

- تطبيق آليات الحوكمة لها دور كبير في تحسين ورفع أداء شركات التأمين.

ثالثا- أسباب اختيار الموضوع:

1- الأهمية المتزايدة التّي يشهدها موضوع حوكمة الشركات إلى درجة تبنيه من طرف أكبر وأهم المؤسسات الدّولية بمختلف مجالاتها.

2- محاولة التعرف على واقع الحوكمة في شركات التأمين.

3- الرغبة في دراسة حوكمة الشركات خاصة بالنسبة لشركات التأمين.

رابعا- أهمية البحث:

- التعرف على ماهية التأمين وشركات التأمين بالإضافة إلى مدى تأثير الحوكمة على أداء هذه الشركات .

- وما يمكن أن تحققه آليات الحوكمة في تحسين وتطوير أداء شركات التأمين والوصول إلى الأهداف المرجوة.

- محاولة لفت اهتمام المسؤولين ومسيري المؤسسات وتوعيتهم بأهمية وضرورة التطبيق الجيد للحوكمة، لما له من فوائد لصالح جميع الأطراف الآخذة.

خامسا- أهداف البحث:

-توضيح الإطار المفاهيمي لكل من حوكمة الشركات وشركات التأمين.

- يهدف البحث إلى إبراز أهمية حوكمة شركات ودورها في تحسين أداء شركات التأمين.

-التعرف على مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.

سادسا- المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وبغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج منطقية، حيث يتم التطرق إلى الإطار النظري لحوكمة الشركات وشركات التأمين وتبيان دور آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات التأمين وذلك استنادا إلى الدراسات السابقة، أما الجانب التطبيقي فيتم فيه استخدام دراسة ميدانية بهدف ربط الجانب النظري بالواقع التطبيقي.

سابعا- هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول :الإطار النظري لحوكمة الشركات

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التقديم العام لحوكمة الشركات من خلال تقديم مفهوم لحوكمة الشركات ونشأتها و أسباب وبواعث ظهورها وأهميتها وأهدافها,أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى أساسيات حوكمة الشركات من خلال تقديم أطراف حوكمة الشركات ومحدداتها ومبادئها، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه التجارب الدولية لحوكمة الشركات.

الفصل الثاني :الحوكمة في شركات التأمين.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التأمين من خلال تقديم تعريف التأمين ونشأته وأهميته،وأنواعه,أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى الإطار النظري لشركات التأمين من خلال تقديم مفهوم شركات التأمين وأنواعها ووظائفها، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه مبادئ و آليات الحوكمة المطبقة في شركات التأمين وأثرها على نشاط الشركات التأمين إضافة إلى الدور الذي تلعبه في تحسين فعالية أداء شركات التأمين.

الفصل الثالث :الدراسة الميدانية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع قطاع التامين في الجزائر من خلال تقديم مراحل تطور التأمين في الجزائر والهيئات المشرفة على التامين في الجزائر وتطرقنا في المبحث الثاني إلى التقديم العام للشركة الوطنية للتأمين Saa المديرية الجهوية بغليزان,من خلال معرفة نشأتها ومهامها ونشاطها وأهدافها والهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين,وكذا تقديم الوكالة محل الدراسة - مستغانم- دائرة بوقيراط,و إجراءات الدراسة المتبعة.

ثامنا- الدراسات السابقة:

أولا: دراسة زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

جامعة ورقلة، 2012 ، حيث ركز الباحث في هذه الدراسة إلى تعزيز الثقة بحوكمة الشركات والاستفادة منها للحصول على المعلومات المحاسبية ذات الجودة والمصداقية العالية,تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهذا لاهتمام لجنة المعايير المحاسبية الدولية بالإفصاح المحاسبي.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-تطبيق حوكمة المؤسسات يحقق مزايا مختلفة أهمها الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.

-هناك تأثير متبادل بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة المؤسسات، إذ يعد الإفصاح أحد أهم مبادئ حوكمة المؤسسات.

-تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية.

ومن هنا تظهر لنا النقطة المشتركة بين د راسة زلاسي رياض والدراسة قيد الإنجاز في موضوع الحوكمة، أما نقاط الاختلاف تكمن في أن هذه الدراسة سلطة الضوء على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، في حين اشتملت دراستنا على تحديد نتائج و أثار تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين.

ثانيا: دراسة روحاني دليلة: "أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية"، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي(BADR,BNA,BEA)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي 2014، حيث ركزت الباحثة في هذه الدراسة على تبيان مدى أهمية تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك، وتظهر هنا الحوكمة هي النقطة المشتركة بين الدراستين، إلى أن الاختلاف يكمن بين البنك وشركة التأمين التي هي كانت محل الدراسة قيد الانجاز.

تاسعا: صعوبات الدراسة من أبرز الصعوبات التي واجهتنا نقص المراجع في مجال التأمين، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات وهذا بسبب حساسية الموضوع حسب رأيهم، بالإضافة إلى نظرتهم للموضوع على أنه حديث نوع ما بالنسبة لبعض المسؤولين، وكذلك عدم القدرة على دراسة الحوكمة كواقع لأن هناك فجوى بين النظرية والتطبيق.

الفصل الأول

الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد:

قد كان للأزمات المالية التي طالت كبريات الشركات في العالم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وروسيا، واليابان ودول شرق آسيا,والتي كان لظهورها آثار ونتائج مدمرة الأمر الذي دفع الجهات المعنية إلى إجراء دراسات لمعرفة الأسباب الرئيسية التي كانت وراء هذه الأزمات.

وقد أثبتت هذه الدراسات أن الأزمات والانهيارات مست كافة الاقتصاديات المتقدمة والناشئة ,لأسباب متعددة أهمها الفساد المالي والإداري واستخدام طرق محاسبية مضللة لإخفاء الخسائر وكذا التلاعب بحقوق المساهمين وباقي أصحاب المصالح,حيث كانت الحوكمة و آلياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث هذه الأزمات مرة أخرى أو الحد منها على الأقل,وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الآليات.

وعليه فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: مدخل عام لحوكمة الشركات .

المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات .

المبحث الثالث: التجارب الدولية لحوكمة الشركات .

المبحث الأول :مدخل عام لحوكمة الشركات

ظهرت حوكمة الشركات لمواجهة الأزمات المالية التي حدثت لبعض الشركات نتيجة الاختلالات الإدارية والمالية والمحاسبية، حيث أصبحت حوكمة الشركات من المصطلحات الأكثر اهتماما في مختلف مجالات الأعمال العالمية من أجل وضع آلية عملية لتطبيق هذا المفهوم في شركات التأمين لتفادي الأزمات المالية.

ويرجع الاهتمام بهذا المفهوم وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء شركات التأمين بما يضمن تحقيق الأهداف، وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول ماهية حوكمة الشركات، أما المطلب الثاني أسباب وبواعث الحوكمة، أما المطلب الثالث فيتمحور حول الأطراف المعنية بتطبيقها.

المطلب الأول :ماهية حوكمة الشركات.

ظهر مصطلح حوكمة الشركات بعد الانهيارات والكشف عن حالات التزوير والرشاوى التي تقدمها منظمات الأعمال الدولية، والتي تدخل العديد من جوانبها ضمن إجراءات الرقابة الداخلية، جاء هذا المفهوم ليلبي متطلبات بيئة تنافسية تفرض الشفافية وتطلب المساءلة في أعمال الشركات الكبرى خوفا من حالات فساد إداري وغش وتلاعب تؤدي إلى انهيار محتمل لبعض هذه الشركات مما يؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على صعيد بلد ما أو على الصعيد العالمي، وهذا ما يفسر الكم الهائل من الأبحاث والتقارير المنشورة والتي تعطي تصورات مختلفة لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، ويؤكد في الوقت ذاته، على الافتقار إلى تعريف موحد لهذا المفهوم، ويعود ذلك إلى تعدد أبعاد مفهوم حوكمة المؤسسات وتأثره بالنواحي التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات.

أولا :تعريف الحوكمة

يتضمن مفهوم الحوكمة من الناحية اللغوية العديد من الجوانب التي تتمثل في [1]:

الحكمة :ما تقتضيه من التوجيه و الإرشاد.

الحكم :ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط و القيود التي تتحكم في السلوك.

الإحكام :ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

التحاكم :طالبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

تنوعت التعريفات لمصطلح حوكمة الشركات وفيما يلي سنحاول عرض بعض التعاريف المقدمة من طرف بعض الباحثين والمنظمات العالمية واللجان والهيئات الدولية كما يلي:

*** عرفتها منظمة التعاون التنمية الاقتصادية (OECD) :** على أنها "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها [2]"

***عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** بأنها" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها."

---

[1]- علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص24 .

[2]- سفيان عبد العزيز، المراجعة الداخلية كرافد لتثبيت ركائز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،04-05 ديسمبر 2012 ص7.

***عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA):**هي العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من طرف أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة [3].

وفي السياق ذاته جاء تعريف" عبد الوهاب نصر علي و السيد شحاتة" ليظهر أهم مبادئ هذا النظام والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، إذ يعرفان حوكمة الشركات بأنها :مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط و الشفافية و العدالة[4] .

كما توجد عدة تعريفات لحوكمة الشركات، ومنها على سبيل المثال[5]:

-هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة .

-تعبر حوكمة الشركات عن مجموعة من الآليات التي تهدف إلى صحة وجودة القرارات المأخوذة من طرف إدارة الشركة.

-هي مجموعة من الأدوات الرقابية التي تهدف إلى توازن وضع الشركة، مع مراعاة مصالح مختلف الجهات المعنية.

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للحوكمة على أنها :نظام أو أسلوب يتم من خلاله ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة مع القيام بتنفيذ وسائل الرقابة واعتماد الإفصاح والشفافية من أجل حماية المصالح المالية للمساهمين وضمان استدامة وتنافسية المؤسسة.

ثانيا :نشأة الحوكمة.

إن التطور الكبير الذي رافق الثروة الصناعية وبروز الشركات العملاقة و المتعددة الجنسيات وانفصال الإدارة عن الملاك، وظهور الشركات الصناعية المساهمة الضخمة والتوسع في أعمالها أدى إلى ظهور تعارض بين الإدارة والمساهمين في بعض الأحيان، ويبدو أن الكثير من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية والحوكمة كانت موجودة ولكن لا تلقى الاهتمام الكافي، إن حدوث الأزمات المالية الأخيرة في دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة، والتي فجرها الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، حيث أدت هذه الأزمات إلى تكبد كثير من المساهمين لخسائر مالية فادحة بالشكل الذي أدى بالمساهمين الآن وخاصة المؤسسات الاستثمارية، أن يعلنوا بوضوح أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد وسوء الإدارة، كما أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالاستثمار، يطلبون الأدلة والبراهين على أن الشركات التي ترغب في جذب استثماراتهم، يتم إدارتها وفقا للممارسات السليمة للأعمال والتي تضمن تقليل إمكانية الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حد ممكن ويطلق على هذه الممارسات السليمة للأعمال أو الأساليب الرشيدة حوكمة الشركات.

[3] - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص 149 .

[4] - عبد الوهاب نصر علي، السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية، الدار الجامعية2006 ، ص17 .

[5] - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006 ، ص16.

كما أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين ومن هنا يعود الإطار النظري العام المستعمل لنظرية الوكالة، حيث تسلم هذه النظرية على أن الوكيل (المسير) يتصرف نيابة عن المالك (المساهم)، وذلك بتفويض منه وليس بالضرورة أن يكون لهذين الطرفين نفس الأهداف وهكذا نادت هذه النظرية بضرورة التعبير عن جميع حالات التعارض في المصالح حيث درست المشاكل الناتجة عن تعارض في المصالح للفئات المختلطة المرتبطة بالشركة وهذا كله أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة [6].

إن الاهتمام المتزايد بموضوع الحوكمة لم يتجلى إلّا بعد الانهيارات المالية التي مست الشركات الأمريكية مثل شركة انرون « enron » والتي خلفت أثار كبيرة على الاقتصاد الأمريكي وعلى ثقة المستثمرين بسبب التلاعبات التي حدثت في حسابات الشركة وإلى ضعف الشفافية [7].

في 1992 كانت البداية الحقيقية للاهتمام بحوكمة الشركات حينما قامت لجنة Cadbury بإصدار تقرير بعنوان المالية لحوكمة الشركات، لم تقف هنا بل تطورت و زاد الاهتمام بإيجاد قواعد حوكمة الشركات ، حيث ألزمت الشركات بالإفصاح عن الالتزام بقواعد الحوكمة وتقديم تفسير عن ما تم الالتزام به، وبعد ما تم صدور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات أصبحت حجر الأساس ومعيارا دوليا لواضعي السياسات والمستثمرين والشركات في جميع أنحاء العالم، كما تم إصدار عدة نسخ من قبل المنظمة وفي 2008 تضمنت النسخة على القواعد السابقة مدموجة بالخبرات العلمية المشتركة التي تدعو جميع الأطراف للاهتمام بمسؤولياتهم، إلا أنه أصبح إلزاميا تطبيقها في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء العالم [8].

المطلب الثاني :أسباب وبواعث ظهور حوكمة الشركات.

هناك جملة من الأسباب والتداعيات التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى حوكمة الشركات، وتبوئها صدارة الأحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حد سواء يمكن تلخيصها فيما يلي:

[6]- محمد مصطفي سليمان، دور جوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (د ا رسة مقارنة) الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2009 ، ص 16

[7]- ميرة عثماني، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2012 ، ص22 .

[8]- مراد زايد، صبرينة ترغيني، البعد الإستراتيجي لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة،06-07 ماي 2012 ص03.

أولا :نظرية الوكالة

يعتبر الفصل بين الملكية ولإدارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة ويعتبر كلا من(بيرل ومينز)أول من تناول هذا الموضوع 1932 م، في ندوة بعنوان" **الشركات الحديثة والملكية الخاصة**"، حيث أشارت الندوة إلى أن المنظمة صارت ضخمة الحجم، ولأن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية والرقابة مما قد ينجر عنه ما يعرف بنظرية الوكالة التي تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك وتخدم أغراضهم الخاصة[9].

ويصف (Jensen Meckling) 1976 علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد(الأصيل أو الموكل) بتعيين واحد أو أكثر(الوكيل)لكي ينجز بعض الأعمال و الخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات، وتشرح نظرية الوكالة مشكلات الحوافز الناتجة من انفصال الملكية عن الإدارة ومراقبة الموارد، ولقد استخدمت لتفسير دوافع الاختيار بين الطرق المحاسبية ولإفصاح الاختياري ولتعيين مراقبي الحسابات وتجمع الشركات في مراكز قوى للعمل معا بشأن المعايير المحاسبية المقترحة[10] .

ثانيا :الفضائح المالية .

أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم والتي كان لها وما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك المؤسسات إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح.

لعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة worldcom للإتصالات وشركة enron للطاقة والشركة الأوروبية للأغذية Parmalat والتي تبين فيما بعد أن العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن في السلوكيات المطبقة,ففي قضية إنرون ظهر أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند إنشاء شركة ذات أهداف محددة، إلا أن إدارة الشركة لم تتقيد بها، كذلك غض مراجعهم الخارجي (آرثر أندرسون)الطرف عن عملية التقيد بالمعايير، وعليه وفي كلا الحالتين اتبعت الإدارة ومراجعها أسلوب غير أخلاقي ساهم في انهيار الشركة,وهذا ما دفع الحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون (Sarbanes-Oxley Act of 2002) الذي ألزم المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة المؤسسات والذي أحدث تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، لذا أدت هذه الانهيارات والفضائح المالية إلى ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة، بهدف السيطرة على تلك التأثيرات، وكذلك لتفادى حدوثها في المستقبل وأبرز هذه المفاهيم مفهوم(Corporate Governance) والذي أصطلح على تسميته بحوكمة الشركات.

[9] - نجاتي إبراهيم عبد العليم، **نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء**، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول ، 1991 ، ص 89

[10] - طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم- المبادئ – التجارب)تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005ص67.

ثالثا :عولمة أسواق رأس المال.

لقد أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية وتحول العديد من الدول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر إلى فتح أسواق جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركات أرباحا مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال نشاطها، ولما لهذا التوسع من أثر في خلق فرص استثمارية جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات[11],وبالمقابل أدت هذه العوامل إلى تعرض تلك الشركات إلى المنافسة الشرسة ولقدر كبير من التذبذبات الرأسمالية، فأصبحت الشركات تدرك أنه في سبيل أن تكون قادرة على كسب مزايا العولمة و تحرير الأسواق المالية و تجنب تلك المنافسة الشرسة، لابد عليها من البحث من مستويات رأسمال تتعدى مصادر التمويل التقليدية، فأصبح عدم القدرة على جذب مصادر تمويل بأقل تكلفة يهدد وجود تلك الشركات، بل يمتد الأثر سلبيا على اقتصاديات تلك الدول التي تنتمي إليها، فعدم تمكنها من زيادة رأسمالها عن طريق جذب استثمارات جديدة يجعل منها مجرد شركات تابعة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، و أكثر من ذلك فإنها قد تواجه خطر خروجها من الأسواق المالية هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق و ما يتبعها من تحرير للأسواق المالية يترتب عنها تزايد انفصال رؤوس الأموال و التوسع في حجم الشركات، و انفصال الملكية عن الإدارة كل ذلك يؤدي إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة، من خلا هيكل تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات و المشروعات[12] هذه العوامل يمكن تبويبها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية يلخصها الشكل التالي:

[11]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص11 .

[12]- حسين مصطفى هلالي، **"من أجل إستراتيجية وطنية لحوكمة من منظور إدارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد"**، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية, المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007 ، ص91 .

الشكل رقم 01: عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات.

المصدر :بن الطاهر حسين وبوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة،06-07,ماي,2012.

المطلب الثالث :أهمية وأهداف حوكمة الشركات

لقد زادت أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير في الآونة الأخيرة ولذلك لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، والعمل على توفير الشفافية والوضوح والدقة في القوائم المالية، قصد تحقيق جميع أهداف هذه الشركة.

الفرع الأول :أهمية حوكمة الشركات

تنبع أهمية حوكمة الشركات من دورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية ولتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية من خلا ترسيخ المبادئ والأسس الاقتصادية في الأسواق والتي تسعى إلى كشف التلاعب والفساد وسوء الإدارة، حيث تتضح أهمية حوكمة الشركات فيما يلي[13] :

1- محاربة الفساد الداخلي للشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بوجوده مرة أخرى.

2- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديد للمصالح .

3- الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهجرتها.

4- ضمان حصول المستثمرين على عائد مجز على استثماراتهم.

5- زيادة النمو وتعظيم حقوق المساهمين أصحاب المصالح.

6- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم.

7- تدعيم تنافسية الشركات في الأسواق المالية العالمية.

وبالتركيز على الجانب المحاسبي والرقابي باعتبارهما صلب عملية حوكمة الشركات، فإن أهمية حوكمة الشركات تتجسد في الآتي[14] :

- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، ولتحقيق فاعلية الإنفاق ولربط الإنفاق بالإنتاج.
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية ولعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

[13]- فيصل محمد الشوارة" **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ، العدد الثاني، 2009 ، جامعة مؤتة ص10

[14]- مصطفى يوسفي كافي,الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها,أسبابها,تداعياتها,آفاقها),مكتبة المجتمع العربي,الأردن.2013,ص215.

الفرع الثاني :أهداف حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثير من الأهداف من أهمها[15] :

1- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

2- تقييد إساءة استخدام السلطة من قبل المسيرين على موارد الشركة حيث أن هذه التجاوزات شكل ما يسمى "مشاكل الوكالة" والتي تحدث نتيجة ميل المسيرين في خدمه أنفسهم.

3- تسهيل وتنشيط أداء الأعمال التجارية من خلال إنشاء وصيانة نظام الحوافز الذي يشجع المديرين على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للشركة.

4- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركة.

5- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تحقق الشفافية والعدالة و تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.

6- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال .

7- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.

8- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.

9- توفير فرص عمل جديدة، وزيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة.

وفي الأخير أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل أشكاله.

وهناك أهداف أخرى لحوكمة الشركات نذكر منها[16]:

أ -تحسين القدرة التنافسية للشركة وزيادة قيمتها.

ب -فرض الرقابة الفعالة على أداء الشركة وتدعيم المسائلة المحاسبية.

ت -تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة بها.

ث -تعظيم أرباح الشركة وزيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال .

ج -تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.

ح -مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

[15]- لخضر لوصيف,دور المراجعة الداخلية في تفعيل أداء الشركات ـ دراسة حالة مجمع صيدال ـ شهادة ماجستير,جامعة قاصدي مرباح,ورقلة,2011ص20.

[16]- حسين راغب"**أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والأربعون، 2015 ، جامعة الكوفة، ص10.

المبحث الثاني :أساسيات حوكمة الشركات.

مع التطورات العديدة التي حدثت على الحوكمة في العالم وازدياد الاهتمام بمصطلح الحوكمة مما أصبح من المهم أن تصاغ نظريات ومبادئ واسعة ترشد جميع الأطراف من المستخدمين ولتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات لكل فئة, فسعت المنظمات التي عُنيت بالحوكمة الى صياغة وتطوير قواعد ومعايير تتناسب مع المنشآت حسب طبيعتها حيث سنتناول في هذا المبحث أطراف الحوكمة كمطلب أول ولمحدداتها كمطلب ثاني مبادئها كمطلب ثالث.

المطلب الأول :الأطراف المعنية بتطبيقها.

تشترك أربعة أطراف رئيسية في تطبيق الحوكمة السليمة للشركات وتحدد لدرجة كبيرة مدى نجاح أو فشل في تطبيق قواعدها تتمثل في ما يلي:

1- المساهمون:

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد، مما يحدد مدى استمرارها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، حيث يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة، مما يؤثر على مستقبل الشركة ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة[17] .

2- مجلس الإدارة:

بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ووضع السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- واجب العناية اللازمة:

ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

- واجب الإخلاص في العمل:

ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك، إن إطار حوكمة الشركات يؤمن توجها استراتيجيا للمؤسسة، ورقابة فعالة ومساءلة الإدارة تجاه الشركة ومساهميها وهذا يدل أن مجلس الإدارة يجب أن يعملوا على أساس معلومات شاملة ولصالح الشركة ومساهميها

[17]- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009 ، ص26 .

مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب.

3- الإدارة:

تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال و تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة وعمل الخطط البديلة اللازمة.

4- أصحاب المصالح:

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف، وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة ,والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الإطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة[18] .

والشكل التالي يوضح الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم 02 : الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

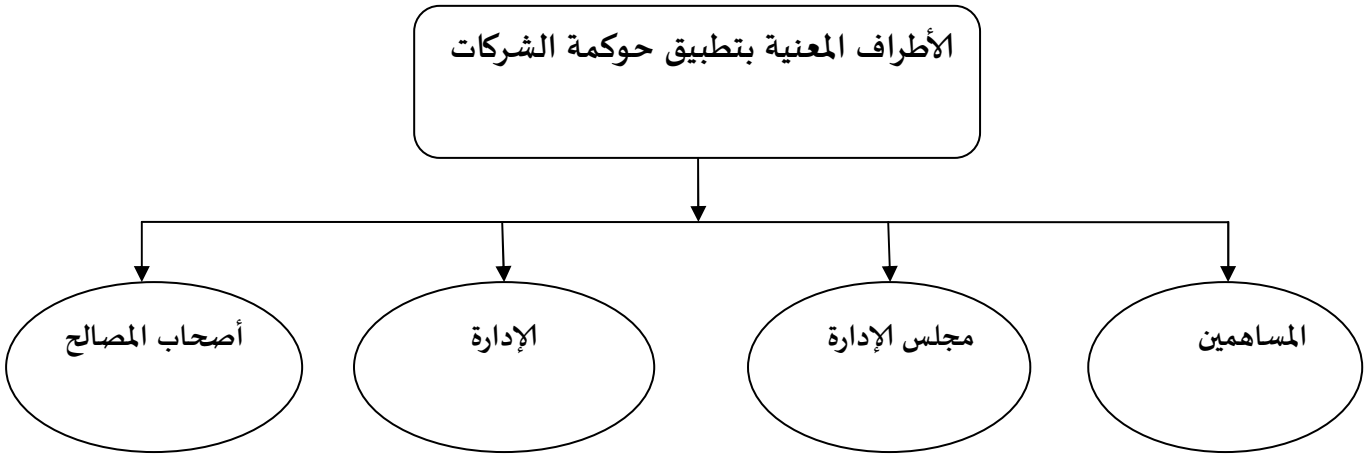

المصدر :محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، مرجع سابق، ص17 .

[18]- ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص27 .

المطلب الثاني :محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين المحددات الخارجية والداخلية والتي يمكن عرضها كما يلي[19]:

الفرع الأول :المحددات الخارجية :إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة، وتشمل:

أولا-المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات وللإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.

ثانيا-تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.

ثالثا-وجود قطاع مالي كفء(البنوك وسوق العمل)يستطيع توفير التمويل اللازم للمشروعات، ولكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية(هيئة سوق المال و البورصة)في إحكام الرقابة على الشركات.

رابعا-وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، المراجعين والمحاسبين و المحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.

خامسا-وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة و المراجعة والاستشارات المالية والاستثمارية.

الفرع الثاني :المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوليع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة .

مما سبق نجد أن هذه المحددات الداخلية تتمثل فيما يلي:

- آلية توزيع السلطة داخل الشركة.

- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة .

- ا لعلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولا لتكامل هذه المصالح[20] .

ويكمن تلخيص هذه المحددات في النقاط التالية:

- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

- الحكومة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.

- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.

---

[19] - فريد كورتل,**حوكمة الشركات,منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**,ورقة بحثية مقدمة قصد المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد ,جامعة دمشق ,2008,ص03.

[20] - بلعيد قريشي، وليد بن تركي, **دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06 ماي 2012 ، ص04 .

- العمل على ضمان حقوق أقلية وصغار المستثمرين.

- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية .

للتعرف أكثر على مدى نجاح تطبيق مفهوم الحوكمة لابد من التعرف على مدى نجاح تطبيق هذه الأخيرة في مجموعة من الدول.

المطلب الثالث :مبادئ حوكمة الشركات.

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع خمسة مبادئ لحوكمة الشركات في ماي 1999 ، ومن ثم قامت بمراجعتها وتعديلها في 22 أبريل 2004 لتشمل آخر التطورات في الدول الأعضاء ولغير الأعضاء في المنظمة، حيث أصبحت تتضمن المبادئ الستة التالية، والتي تتمثل فيما يلي[21] :

المبدأ الأول :ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

1-ينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.

2-ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع حكم القانون وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.

3-ينبغي أن يكون توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

4-ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

المبدأ الثاني :حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.

تؤكد المنظمة في هذا المبدأ على حقوق المساهم العديدة التي تتمثل في التداول والشراء والبيع والتحويل وغيرها، وتضع المنظمة عدة إرشادات تضمن تطبيق هذا المبدأ منها تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات المرتبطة بهذه الأسهم، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة و ركزت المنظمة في هذا المبدأ كذلك على ضرورة إتاحة الفرصة للمشا ركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة من خلال تزويدهم بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب، وحق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس[22].

---

[21] - عبد الرحمان العايب وبالرقي تيجاني,اشكالية حوكمة الشركات والزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة,الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الاعمال في المؤسسات,جامعة باجي مختار,عنابة,18-19.نوفمبر,2009,ص47.

[22] - سالم بن سلام بن حميد الفليتي، **حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص31 .

المبدأ الثالث :المعاملة المتساوية للمساهمين

1-يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم .

2-يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

3-ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم.

4-يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

5-يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

6- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد وتتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع :دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة, ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء[23].

المبدأ الخامس :الإفصاح والشفافية

1-ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية, و يتضمن الإفصاح على المعلومات التالية:

أ -النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة.

ب -أهداف الشركة وحق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت.

ت -عوامل المخاطرة المنظورة، والمسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.

ث -أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

ج -هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

2-ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

3-ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي ولأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.

4-ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة[24].

---

[23]- محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، يولنيه 2007 ، ص08.

[24]- حاكم محسن ربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011ص 70.

المبدأ السادس :مسؤوليات مجلس الإدارة.

1-ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

2-إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.

3-ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة، تتضمن:

أ-استعراض وتوجيه إستراتيجية الشركة وخطط العمل الرئيسية والموازنات التقديرية وخطط العمل السنوية ووضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ وأداء الشركة مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية وعمليات الاستحواذ والتخلي عن الاستثمار.

ب -اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ولمتابعتهم.

ت -مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسئولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

ث -متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ولمجلس الإدارة والمساهمين، ومن بين تلك الصور إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات لأطراف ذوي صلة.

ج -ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك وجود مراجع مستقل وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة الرقابة المالية والالتزام بإحكام القوانين.

ح -الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

4-يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وأن يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

5-يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح، ومن أمثلة تلك المسئوليات الرئيسية التقارير المالية، وترشيح المسئوولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

ويتضح من مبادئ حوكمة الشركات أن هذه الأخيرة ترتكز على ثلاث ركائز أساسية هي[25]:

أ -السلوك الأخلاقي.

ب -الرقابة والمساءلة.

ت -إدارة المخاطر.

نلخصها في الشكل التالي:

[25] - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ص03.

الشكل رقم 03 : ركائز الحوكمة.

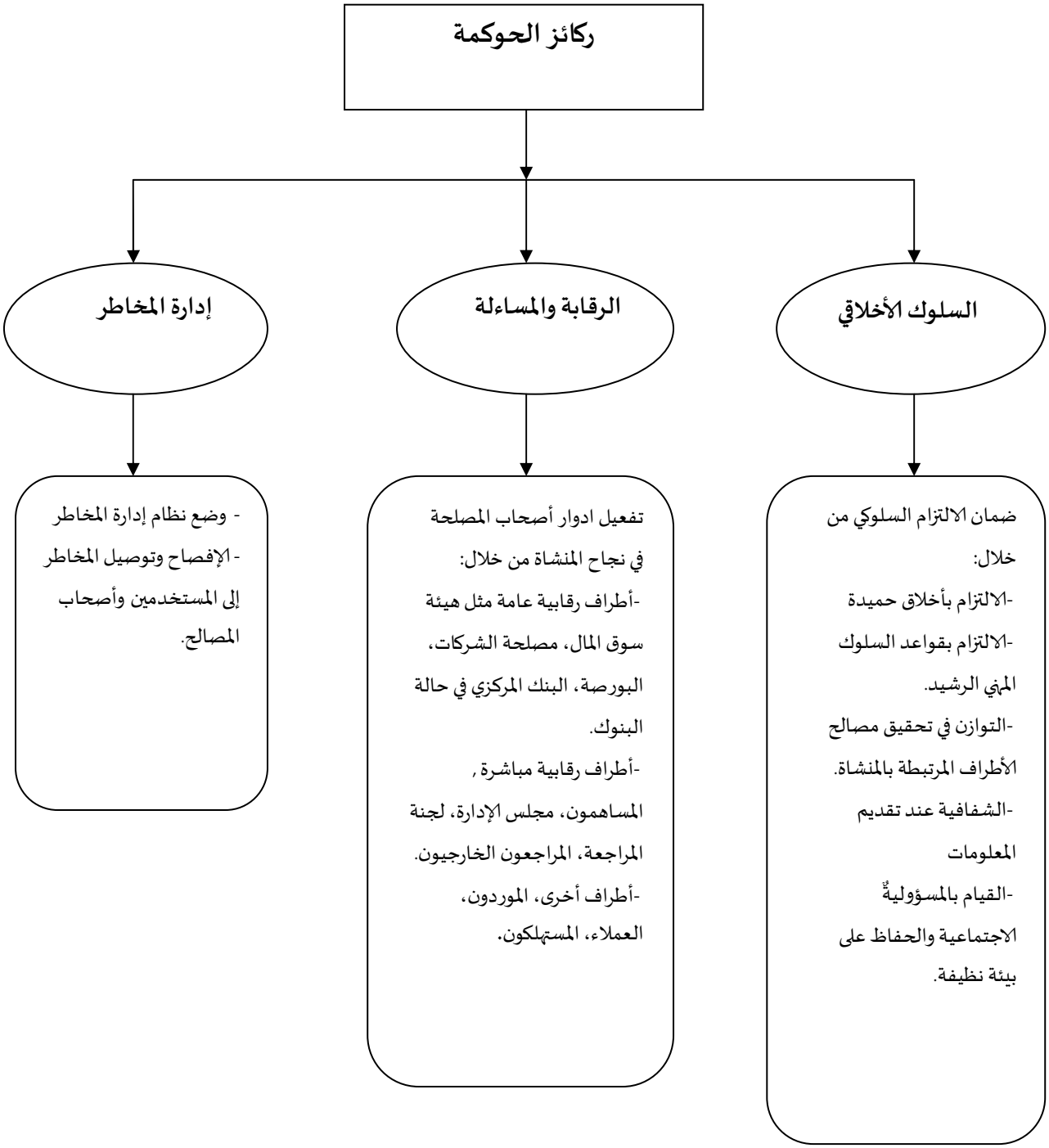

المصدر: رياض زلاسي,إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية,رسالة ماجستير,علوم تجارية,جامعة قاصدي مرباح,ورقلة 2012,ص 15.

المبحث الثالث :التجارب الدولية لحوكمة الشركات.

تختلف نماذج حوكمة الشركات باختلاف طبيعة البلدان التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات حيث تختلف تطبيقات حوكمة الشركات في كل بلد من حيث الظروف الاقتصادية، التشريعية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، وسوف نتناول في هذا المطلب عرض لتجارب بعض الدول المتعلقة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

المطلب الأول :تجربة المملكة المتحدة البريطانية.

بدأ اهتمام المملكة المتحدة البريطانية بالحوكمة في أوائل التسعينيات عندما لاحظت بعض الجهات قيام بعض الشركات مثل بورصة الأوراق المالية ومجلس التقارير المالية FRC قيام بعض الشركات خاصة المقيدة بإخفاء معلومات وبيانات مالية ومحاسبية مهمة تخفي موقفها المالي عند تقديمها للمساهمين فيها[26].

وفي سنة 1992 م تم نشر تقرير "Cadbury " تحت عنوان الجوانب المالية لقواعد إدارة الشركات الذي احتل على أفضل الممارسات، ولذلك بعد حالات فشل الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى القلق المتزايد من انخفاض مستوى الثقة في إعداد التقارير المالية، وفي قدرة مدققي الحسابات على توفير الضمانات التي يطلبها ويتوقعها كل من يستخدم التقارير المالية للشركة، ويعد تقرير Cadbury من أهم التشريعات والإصدارات الخاصة بموضوع حوكمة الشركات.

والذي أصبح فيما بعد أساسا للمعايير الموحدة لحوكمة الشركات والذي ركز على مجموعة المحددات التالية:

1- مسؤوليات المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين عن تقييم أداء الشركة وللأطراف الأخرى المهتمة بالأمور المالية.

2-اختصاصات ومسؤوليات لجنة المراجعة في الشركة.

3-مسؤوليات المراجعين ومستوى وأهمية تقارير المراجعة الدورية.

4-العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والمساهمين.

وفي سنة 1993 صدر تقرير Ruttemain الذي أوصى بأن تقدم الشركات المدرجة في البورصة ضمن تقاريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها[27] ، وفي سنة 1995ظهر تقرير Greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات ، وفي سنة 1998 أصدرت لجنة Hampel مجموعة من القواعد والإجراءات للتأكيد على مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة.

وفي سنة 1999 صدر تقرير Trunbull والخاص بإلزام إدارة الشركات بالإفصاح عن تقويم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية داخل تنظيمها.

أما في سنة 2002 صدر تقرير Combined code لوضع أحسن القواعد والمبادئ لأفضل الممارسات، والذي ركز على تقرير Cadbury.

---

[26]- سالم بن سلام بن حميد الفليتي، مرجع سابق،ص35.

[27]- كمال بوعظم، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات**، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة 18- 19نوفمبر2009.

المطلب الثاني :تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تماثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تماما تجربة المملكة المتحدة، ولذلك بالرغم من أن هياكل مسؤولية الشركة ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC بنظمها تختلف في بضع جوانب، وتشمل مجموعة مبادئ الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم مبادئ حوكمة الشركات الأساسية[28].

ولقد وافقت أغلبية الشركات الأمريكية على التوصيات والمبادئ التي ولدت في تقرير صندوق المعاشات السابق عام 1987 ولذا قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية National Commission on Fraudulent Financial Reporting بإعداد تقريرها المعنون ب Treadway Commission الذي تضمن قواعد حوكمة الشركات الخاصة بمنع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، ولذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية و تقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة الشركات.

وفي عام 1999 أصدرت بورصة نيويورك ولندن وجمعية حماية الوسطاء تقريرهما المشهور Blue Ribbon Report ولقد ناقش هذا التقرير جوانب القصور في الأسس والقواعد المنظمة لعمل الشركات المساهمة العامة، لاسيما أدوار المراجعين الماليين والأدوار والمسؤوليات التي يطلع بها مجلس الإدارة، ولقد اهتم التقرير بشكل ملحوظ بفاعلية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

وعقب الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية في عام 2002 خاصة شركة "إنرون" الأمريكية العملاقة، وهي من أكبر الشركات في العالم، اتضح أن ذلك الانهيار قد حدث بسبب اتخاذ قرارات غير سليمة مثل غياب الشفافية، وعدم العمل بشكل مؤسسي، وضعف المعلومات، والتغاضي عن حقوق حملة الأسهم، والتزوير في البيانات والميزانيات والأرباح والحسابات، وكذلك غياب رقابة ومتابعة أصحاب الشركات وأصحاب المصالح الأصليين(المساهمين).

ولقد دفع كل ذلك السلطات الأمريكية إلى إصدار قانون Sarban – oxly Act الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يقوم به أعضاء الإدارة غير التنفيذيين في مجالس الإدارة[29] .

أسفرت تجربة كل من بريطانيا وأمريكا، في الالتزام ببعض القواعد التي هدفت إلى تحسين الوضع داخل الشركات المتعثرة في تطبيق بعض المبادئ والقواعد التي تبنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد ذلك في صورة مبادئ الحوكمة.

المطلب الثالث :حوكمة الشركات في اليابان

لحوكمة الشركات في اليابان أبعادها الخاصة بها نظرا لطبيعة بيئة الأعمال اليابانية من جهة وفلسفة الاقتصاد الياباني وحالة نظام الدولة المالي وثقافة الشعب ووضع المهنة في هذا البلد من جهة أخرى في د راسة قام بها Okube 2004 في اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والنظام المالي, وركزت هذه الدراسة على عدة نقاط منها دراسة جوهر حوكمة الشركات في اليابان .

فالحوكمة من منظور حملة الأسهم(مدخل الوكالة)المديرين يعتبرون وكلاء عنهم، ويتم وضع ضوابط الانضباط

[28]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 20 .

[29]- مرجع نفسه ص 39.

و الثواب و العقاب للشركة من خلال سوق رأس المال, وهذا النظام تتبعه الشركات في أمريكا و انجلترا، أما الحوكمة من منظور أصحاب المصالح فالشركة في ظل هذا المنظور مملوكة لكل صاحب حق أو ما يعرف بأصحاب المصالحة ويتم وضع الانضباط و الثواب والعقاب للشركة من خلال المقرض(البنك وهذا النظام تتبعه الشركات في ألمانيا واليابان)، أما خصائص التمويل الياباني تسيطر عليه البنوك، لذلك فإن قواعد الضبط والثواب والعقاب تتم من خلال البنك، كما أن الودائع البنكية تسيطر على محفظة الأوراق المالية و بالتالي فالحوكمة في الشركات اليابانية تتم من خلال رقابة البنك الرئيسي ولما تربطه من علاقة قريبة و طويلة الأجل مع الشركات، حيث يعتبر أكبر مقرض ومساهم قوي في الشركات يسيطر على كل الصفقات المالية، حيث أشارت الدراسات السياسية أن وظيفة البنك كانت فعالة بعد الحرب وفي مرحلة النمو الاقتصادي ومن أسباب ضعف حوكمة الشركات في اليابان أن مراقبة الشركات لا توضع لها ضوابط من خلال البنك، حيث هذه الأخيرة تفتقد إلى آليات الضبط الخاصة بعملياتها[30].

بالإضافة إلى أن هناك آلية أخرى للرقابة المتمثلة في نظام Kereitsu وهي عبارة عن مجموعة من الشركات الصناعية اليابانية تراقب الشركات من خلال حقوق التصويت لأنها تستطيع مراقبة الشركات من خلال مراقبة كل مدير على حدى للتأكد من أنه لا يتصرف بانتهازية وبالتالي تعتبر آلية للرقابة على الشركات وعلى الإدارة التنفيذية العليا[31].

[30]- عبد الوهاب نصر علي، " **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية**"، الجزء الثالث، دور آليات المراجعة لتفعيل حوكمة الشركات، الدار الجامعية، القاهرة، 2009 ، ص707

[31]- مرجع نفسه، ص707 .

خلاصة الفصل:

ظهرت حوكمة الشركات بسبب الأزمات المالية التي ضربت كبرى الشركات الأمريكية وأسواق جنوب شرق آسيا المقيدة في أشهر الأسواق العالمية,وبالتالي ساهمت هذه العوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق أهداف المؤسسة .

يستند التطبيق السليم للحوكمة إلى مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية، حيث تسعى مختلف الشركات لتطبيقها وهذا لأهميتها في الحد من الفساد المالي والإداري ومختلف المخاطر المهددة لها بما فيها شركات التأمين والتي تعتبر مؤسسة مالية هدفها الأساسي هو الربح، تعتمد مبادئ وآليات تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

الحوكمة في شركات التأمين

تمهيد:

يعتبر قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الاقتصاديات المعاصرة إذ يعد الاهتمام بقطاع التأمين مؤشرا هاما على مدى تطور ونمو اقتصاديات الدول.

وفي ظل عولمة عالم المال والأعمال خاصة النشاط التأميني، عرفت شركات التأمين توسعا وتطوا ر كبيرين سواء في مجال النشاط أو الحجم أو من حيث المنتجات المقدمة، ونتيجة لهذا التوسع ظهرت مشاكل عديدة على مستوى الإدارة في شركات التأمين وعلاقتها بمتعامليها، الأمر الذي أثر بشكل كبير على وضوح الرؤية والعلاقة بين الأطراف أصحاب المصالح، لهذا أصبح من اللازم تطوير طرق وأساليب للإدارة وكذلك أنظمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين من خلال توظيف وابتكار آليات جديدة تضمن للمؤسسات التأمينية تحقيق أهدافها وتنظم العلاقة بين الأطراف ذوي المصالح.

هذه الطرق تم بلورتها حديثا فيما يسمى بالإدارة الرشيدة أو آليات الحوكمة، وما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل هو علاقة الحوكمة بشركات التأمين وأهم آلياتها المستخدمة في تفعيل نشاط هذه الأخيرة.

وعلى هذا الأساس قسمنا محتوى هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول :ماهية التأمين.

المبحث الثاني :الإطار النظري لشركات التأمين.

المبحث الثالث :مبادئ وآليات الحوكمة وأثرها في شركات التأمين.

المبحث الأول :ماهية التأمين.

يعدُّ قطاع التأمين مكوناً أساسياً في القطاع المالي للاقتصاد، وازدادت أهميته مع التوسُّع في أعمال التأمين والتعامل مع شركاته، وأصبح التأمين جزءاً مكملاً للنظام المصرفي، بل ولا يقلُّ عن أهميته من حيث الأصول المتداولة لديه، ومن حيث الموارد المالية، خاصة السيولة التي استطاعت شركات التأمين الوصول إليها وجمعها.

المطلب الأول :نشأة التأمين وتعريفه.

الفرع الأول :نشأة التأمين.

يمر التأمين بعدة مراحل وتطورات يمكن وصفها فيما يلي:

أولا :جمعيات دفن الموتى لدى قدماء المصريين.

تشير النقوش الموجودة في معابد قدماء المصريين إلى وجود ما يسمى بجمعيات دفن الموتى، حيث أن تكاليف التحنيط والدفن كانت باهظة الثمن لا يقدر عليها العامة من الناس لذا تكونت هذه الجمعيات، حيث كان الفرد يقوم بأداء مالي معين إلى هذه الجمعية طالما كان على قيد الحياة على أن تتحمل هذه الجمعية تكاليف دفنه وتحنيطه في حال وفاته، وبالنظر إلى هذا الإجراء فإنه قريب الشبه من التأمين مدى الحياة بأقساط مدى الحياة والذي يمارس اليوم في معظم دول العالم[32].

ثانيا :ظهور التأمين البحري لدى الرومان.

ازدهر في عهد الرومان التبادل التجاري عن طريق البحر حيث أن معظم الشحنات التجارية كانت تنقل في السفن، ولكن بسبب مخاطر البحر والقرصنة البحرية أدت إلى ظهور ما يسمى" بقرض السفينة" أو" القرض البحري" ، وتتلخص الفكرة التي يقوم عليها هذا القرض في أن يقوم صاحب السفينة باقتراض مبلغ من المال بضمان السفينة أو الشحنة البحرية من بعض الأشخاص المغامرين، ويتم الاتفاق فيما بينهم بأنه إذا وصلت السفينة سالمة فإن المقترض يحصل على أصل القرض مضاف إليه فوائد مرتفعة وفي حالة عدم وصول السفينة سالمة فيضيع على المقرض قيمة القرض[33].

ثالثا :تطوير التأمين البحري.

كان أول تطبيق عملي للتأمين البحري بمفهومه المعاصر في القرن الثاني عشر ميلادي، حيث جرى على عهد تجار البحر الأبيض المتوسط ممارسة هذا النوع من التأمين، لينتقل إلى إنجلترا وغيرها من الأقاليم الأوربية على يد الأسبان والبرتغاليين، وصدرت الأوامر الحكومية لتنظيم هذا النوع من التأمين في إنجلترا عام 1601م[34].

رابعا :ظهور التأمين ضد الحريق.

بالنسبة لهذا النوع من التأمين فقد كان لحريق لندن الشهير عام 1666 م أثرا كبيرا في زيادة الاهتمام بهذا الفرع من فروع التأمين، لدرجة أنه أنشئت شركات تأمين مساهمة مخصصة للقيام بالتأمين على هذا الخطر فقط[35].

---

[32]- محمد وحيد عبد الباري، **إدارة الخطر والتأمين التجاري والاجتماعي.**

[33]- أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان، 2007 ، ص 83-84.

[34]- سالم رشدي سيد، **التأمين المبادئ الأسس والنظريات**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، 2015 ,ص13-14.

[35]- إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته(مع التطبيق على تأمينات الحياة واعادة التأمين)**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2002 /2003,ص13.

خامسا :ظهور الثورة الصناعية وثورة المواصلات.

بظهور وتقدم صناعة ووسائل النقل وتطورها وتتابع ظهور فروع مختلفة أخرى للتأمين، كالتأمين على الحوادث الشخصية في إنجلترا عام 1849 م، ثم التأمين على السيارات والتأمين على أخطار الطيران[36].

ومع توسع الأعمال وظهور وجوه نشاط جديدة للإنسان ازداد انتشار التأمين ودخل في مجالات كثيرة لم يكن أحد ينتظر أن يشملها التأمين، بل وصل هذه الأيام إلى مجالات تثير الدهشة كالتأمين على صوت المطرب والنجاح في الانتخابات، ولازال تطوير عقود التأمين في طريق الانتشار والتوسع مثل التأمين على المسؤولية التي قد تترتب على استعمال المنتجات، كأن تتعاقد شركة تصنيع مع شركة تأمين على تغطية مسؤوليتها في حالة ظهور أضرار تحل بالمستهلكين.

الفرع الثاني :تعريف التأمين.

للتأمين تعاريف مختلفة من بينها ما يلي:

1- التعريف اللغوي:

تأمين: على وزن تفعيل مصدره (أمن) بتشديد عينه أي الميم , وأمن فعل ماض وله عدة معان كثيرة في اللغة ومنها : الأمان والطمأنينة وهو ضد الخوف ويقال (أمنه) أي دخل في أمانه , وأمن بمعنى وفر لغيره الأمن ومنه نقول (أمن فلان تأمينا)[37].

2-التعريف القانوني:

يعرف المشرع الجزائري حسب المادة 619 من القانون المدني التأمين بأنه" :عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن للمؤمن له[38]".

3- التعريف الفني :

التأمين هو وسيلة لتعويض الفرد الخسارة التي تحل به نتيجة لوقوع الخطر[39].

4- التعريف الاقتصادي :

يعتبر التأمين منتج تجاري حيث تقوم شركات التأمين بعرضه على شكل مجموعة ضمانات يتم أخذها أو تركها[40].

---

[36]- المرجع نفسه، ص13 .

[37]- محمد شحاتة ، **مشروعية التأمين وأنواعه**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006 ، ص13.

[38]- حسين مبروك، المدونة الجزائرية للتأمينات، دار هرم للطباعة والنشر والتوزيع، 2011 ، ص13 .

[39]- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل ,**إدارة الخطر بين النظرية** , التأمين والتطبيق دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن، 2008 ، ص32

[40]- خالد الخطيب، **الأسس** النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر , مداخلة ضمن ندوة: شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التامين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 ، ص5

المطلب الثاني :أهمية التأمين.

إن الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد أو المنشآت من الأخطار المختلفة التي تواجهها سواء كانت أخطار أشخاص أو ممتلكات أو مسؤولية مدنية، وقد فطنت معظم أو كل دول العالم إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين فعملت إلى تشجيعه وتطويره بكافة الوسائل وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي[41] :

1- تكوين رؤوس الأموال: حيث اجمع معظم رجال المال والأعمال على أن أعظم سبب لتكوين رؤوس الأموال التي عرفها العالم في القديم والحديث هو نظام التأمين ,ذلك انه ما من شيء يتصور في حياة من يأخذون بالتأمين إلا وللتأمين فيه حظ وافر ونصيب كما أن لشركات التأمين مهارة فائقة في تجسيم الأخطار وإبرازها وتقريبها من الناس فتجعلها الشبح المخيف مما يزيد من اندفاعهم نحو التأمين وبهذا انهالت على أصحاب التأمين الأموال الطائلة.

2 _ المحافظة على عناصر الإنتاج: في حالة حريق مصنع, انفجار أو تهدم أو مرض العامل أو توفي فان شركه التأمين من سيعوض لهم بدفع قيمه التأمين وهو ما يساعد على النهوض مرة أخرى.

3_ **التحكم في التوازن الاقتصادي:** هنالك العديد من الدول التي تعاني من التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب، وهذا ما يعرف بالتضخم في حالة زيادة نسبة كمية النقود ما قلة السلع المعروضة في الأسواق ، بالإضافة إلى ما يعرف بالكساد في حاله كثرة السلع المعروضة مع قله كمية النقود .

4_ **التأمين عامل من عوامل الوقاية:** بالإضافة إلى دور التأمين في تغيير تغطية المخاطر فانه يؤدي بطريقة غير مباشره إلى توقعها وذلك بالعمل على تقليل نسبه الحوادث وتجنب وقوعها .

5- **وسيلة للربط والتقارب بين الدول:** إن تشابه نظم التأمين والمخاطر التي يغطيها والأسس الفنية التي يرتكز عليها يؤدي بالضرورة إلى تشابه الكثير من قواعده وأحكامه بين الدول، وهذا ما يساعد على التقارب وارتباط شركات التأمين المحلية بشركه التامين الدولية.

6- **التأمين مصدر للعملة الصعبة:** تعتبر بعض البلدان التأمين مصدر لاستقطاب العملة الصعبة وذلك بخلق مجالا للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج(دفع الأقساط, حركة رؤوس الأموال, تعويض المتضررين)،

7- **تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد وأسرته:** من خلال توفير الأمن والحماية من خلال التعويضات وبالتالي المساهمة في محاربة الفقر وخلق مجتمع متماسك ومتعاضد.

[41]- محمد حسين منصور,أحكام التأمين - مبادئ وأركان التأمين - عقد التأمين – التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث:المصاعد,المباني السيارات,دار الجامعية الجديدة للنشر,الإسكندرية,ص16.

المطلب الثالث: أنواع التأمين.

يمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة ومختلفة وذلك حسب الزاوية التي ننظر فيها للتأمين، فيمكن تقسيمه حسب عدة معايير من حيث الغرض من التأمين أو من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن منه أو من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم أو من حيث مدى الحكم الشرعي في التأمين أو من حيث عقد التأمين، وهناك التقسيم العلمي للتأمين وسوف نتناول هذه التقسيمات فيما يلي:

1-من حيث طبيعة الغرض من التأمين ينقسم إلى قسمين:

ـ التأمين الخاص أو التجاري أو الاختياري :حيث تكون للشخص الحرية في أن يختار بين أن يقوم بالتأمين أولا يقوم دون أي إلزام من أي جهة من أمثلة ذلك :التأمين البحري، تأمينات الحريق...الخ.

ـ التأمين الحكومي أو الاجتماعي أو الإلزامي :هذه التأمينات غالبا ما يفرضها القانون لأغراض اجتماعية لخدمة قطاعات واسعة من المواطنين كالعمال و الموظفين، يكون الشخص ملزما بالتأمين، إما بحكم القانون أو بأي حكم أخر، من أمثلة ذلك :التأمين الصحي، تأمين المسؤولية المدنية الناجمة عن الحوادث، تأمين الشيخوخة و العجز و الوفاة...الخ.

2 ـ من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن عنه[42] **:**

ـ تأمينات الأشخاص :يشمل التأمين ضد الأخطار التي يتعرض لها الشخص مباشرة في حياته أو صحته مثل :التأمين على الحياة، التأمين ضد المرض، التأمين ضد الحوادث الجسمية ... الخ.

ـ تأمينات الممتلكات :يشمل التأمين ضد الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص موضوع التأمين مثل :

التأمين من الحريق، التأمين من السرقة، التأمين البحري على البضائع... الخ.

ـ تأمينات المسؤولية المدنية :يقصد بها الأخطار التي قد تصيب الغير ويكون الشخص مسئولا عنها، وتهدف إلى حماية المؤمن لهم ضد الطعون المقدمة ضدهم من طرف شخص أخر بسبب أضرار تسبب فيها لهم واعترف أنه مسئول عنها فهو يسعى إلى تعويض الجهة المتضررة بسبب المسؤولية.

3- **من حيث إمكانية تحديد الخسارة والتعويض اللازم:**

ـ نقدي :في تأمينات الممتلكات و المسؤوليات يكون التعويض نقدا سواء قام المؤمن (شركة تأمين) بدفع التعويض نقدا لتعويض الخسارة أو عينا بإصلاح الضرر أو استبدال الممتلكات الهالكة.

ـ عيني" خسائر :"في تأمينات الأشخاص لا ينطبق مبدأ التعويض حيث لا يمكن تقدير الحياة الإنسانية أو أعضاء الجسم البشري، وإنما يتم تقييم الخسائر المادية التي تنتج عن تحقق الخطر.

4- من حيث طبيعة عقد التأمين:

طبقا لأساس التعاقد هنا أي طبقا لعنصري الإجبار أو الاختيار في التعاقد يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين أساسيين[43] :

---

[42] - عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن,2009 ص108.

[43] - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته،(مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين)**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر،2003/2002 الإسكندرية،ص17-18.

1-التأمين الاختياري : ويشمل كل أنواع التأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم ذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد أن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد أو المنشأة، ويشمل هذا النوع من التأمين كافة أنواع وفروع التأمين التي يتوافر لها الأساس السابق مثل :تأمين الحوادث والحريق والتأمين البحري وتأمين المسؤولية المدنية غير الإجبارية.

2-التأمين الإجباري :ويشمل كل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المنشآت أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو الإلزام من طرف الدولة هو أساس التعاقد في مثل هذه التأمينات ويشمل هذا النوع من التأمينات كافة فروع التأمينات الاجتماعية وبعض فروع التأمينات الخاصة الإجبارية كتأمين السيارات على سبيل المثال.

خامسا :التقسيم العملي للتأمين:

يمكن تقسيم التأمين بصفة عامة وفقا لأغراض العمل في شركات التأمين إلى[44]:

1-**تأمينات الحياة :**وفي هذا النوع من التأمين يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محدد يؤديها المؤمن له، بأن يدفع لهذا الأخير أو المستفيد مبلغا من المال عند وفاة المؤمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو يدفع له إيرادا مرتبا لفترة محددة أو لمدى الحياة وذلك حسب اتفاق العقد، وتنقسم تأمينات الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية :عقود تأمين لحال الوفاة وعقود التأمين لحال الحياة وعقود التأمين المختلطة.

2-**التأمينات العامة :**ويندرج تحت هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة مثل:

-تأمين الحريق- .تأمين المسؤولية المدنية- .تأمين السرقة- تأمين السيارات- التأمين الطبي - التأمين البحري- التأمين الهندسي.

المبحث الثاني :الإطار النظري لشركات التأمين.

تعتبر شركات التأمين من أكبر وأهم الأوعية الادخارية بالنسبة لاقتصاد ككل، إذ أنها تمثل نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوج، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم.

المطلب الأول :ماهية شركات التأمين .

الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين.

إن شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوج، فهي مؤسسه تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مالية بتحصيلها للأموال من المؤمن لهم، لتعيد استثمارها مقابل عائد وذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

[44]- عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكره، ص113/112.

كما تعد شركات التأمين من الوحدات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق تقديم خدمات التأمين إلى عملائها وزبائنها، فهي عبارة عن منشأة مالية تدخل إليها الأموال على شكل أقساط التأمين وتخرج منها على شكل تعويضات تدفع للمتضررين[45] .

الفرع الثاني: أهداف شركة التأمين.

تتمثل أهداف شركات التأمين فيما يلي[46] :

- مواجهة المخاطر من خلال التخفيف من حدة الطوارئ الممكنة الحدوث من وراء تحققها وهذا بتوفير الضمانات المناسبة لها.
- تركز تركيزا شديدا على التخطيط ووضع الاستراتيجيات.
- وضع نظام أساسي ينصب على الأخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة، بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من معارضات.
- تقوم باستثمار ما تجمعه من الأقساط المقدمة من العملاء.
- تحقيق الأرباح.

المطلب الثاني :أنواع شركات التأمين

الفرع الأول: يمكن تصنيف شركات التأمين حسب معيارين أساسيين هما:

أولا-شركات المساهمة:

في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة ولهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه الشركة، حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها، وتحققه الخسائر المالية، فهي تتميز بكبر رأس مالها بضمها لعدد كبير من المساهمين[47] .

ثانيا-شركات الصناديق:

هذه الشركات تشبه شركات الاستثمار فهي لا تصدر أسهما، إذ تحل محل وثائق التأمين المكتتب فيها، وإدارتها تسير من طرف خبراء مختصين في مجال التأمين، حيث أن عائد استثماراتها له تأثير كبير، فهو يغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.

ثالثا-الجمعيات التعاونية:

نقصد بها الجمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة، أو يعملون لدى مشغل واحد، وهذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة[48] ، إذ أنها تنشأ برأسمال غير محدود، وتحدد المسؤولية .

---

[45] - مولود ديدان, **نظام التأمينات**, دار بلقيس, دار البيضاء, الجزائر, 2006 ص 60.

[46] - عز الدين فلاح، التأمين (مبادئه وأنواعه)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2008 ، ص 250/249.

[47] - فتحي عبد الرحيم عبد الله، **التأمين**، الطبعة الثانية، مكتبة دار القلم، المنصورة، الإسكندرية،2002 ، ص55 .

[48] - خيرت ضيف، **محاسبة شركات التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت،1994 ، ص05 .

رابعا-الحكومة كمؤمن:

يمكن للحكومات أن تتدخل بتغطية أخطار الحرب، زلازل، براكين...الخ، فتقوم الدولة بدور المؤمن، إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل بإحدى هيئات التأمين الأخرى والهدف هو الإصلاح الاجتماعي وتوزيع المداخيل بعدالة الأفراد من الفقر والعجز[49].

الفرع الثاني :أنواع شركات التأمين وفق المعيار الفني.

تنقسم شركات التأمين وفقا للشكل الفني إلى:

أولا-شركات التأمين على الحياة:

تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم، وهم أصحاب بوالص التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة، أو العجز، أو الشيخوخة وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، أيضا قد تقوم باقتراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم، بضمان أقساط التأمين المدفوعة .

ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضمها إلى سوق رأس المال.

ثانيا-شركات التأمين العام:

عادة يقصد بشركات التأمين العام كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وعادة يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة, أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم[50].

ثالثا-شركات إعادة التأمين:

تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر وقد يطلب من شركات التأمين أو تؤمن لعملائها بما يزيد على طاقتها، فتقوم شركة التأمين بالاحتفاظ لنفسها بجزء مناسب من العمليات التي يتعاقد عليها، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى وبالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين، وتسمى هذه العملية بإعادة التأمين.

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين.

تعددت وظائف شركات التأمين لكن الوظيفة الرئيسية هي انتقال الخطر من شخص أو هيئة عادية إلى هيئة أو شركة متخصصة في الأخطار (عادة تكون شركة تأمين) وقيامها بتحمل أعباء الخطر مقابل قسط مستحق.

أما وظائف المؤمن (شركه التأمين) الأخرى نذكرها على النحو التالي[51]:

---

[49] - عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية، لبنان،1980 ، ص26 .

[50] - منير إبراهيم هندي، **إ دارة الأسواق والمنشآت المالية**، توزيع دار المعارف الإسكندرية، ، 1999 ، ص 1

[51] - محمد حسين منصور01 مرجع سابق ص164.

أولا_ الإنتاج (المبيعات) : تتلخص أعمال الإنتاج في أن على شركة التأمين حتى تعمل بوظائفها لابد من أن يكون لها موارد مالية,مصادر لتقييم الأخطار و دراستها ومن هنا تزد أهمية استخدام وكلاء الإنتاج والسماسرة الذين يقومون بتقصي الأعمال والحصول على هيئات وأفراد لديهم الرغبة في التأمين.

بالإضافة إلى ذلك تقوم شركات التأمين بمجموعة واسعة من النشاطات التسويقية من ضمنها تطوير فلسفة التسويق، ووضع خطط الإنتاج قصيرة وطويلة المدى، كما وتضم النشاطات التسويقية إجراء الأبحاث التسويقية وتطوير برامج تأمينية جديدة لتلبية حاجات المستهلكين بالإضافة إلى الإعلان عن البرامج التأمينية الجديدة في وسائل الإعلام المختلفة.

ثانيا - الاكتتاب: عامة الإصدار وبالعلمية انتقاء الأخطار فهي وظيفة دائرة مستقلة في شركة التأمين تقوم بدراسة كل خطر أو هيئة أو فرد، يقوم السمسار أوكيل الإنتاج بتقديمها للشركة ومنها دراسة إمكانية قبول أو رفض الخطر على حسب وضعه ودرجته.

ويواجه نشاط الاكتتاب بمشكلة رئيسية هي تحديد المعيار الملائم لاختيار وتصنيف المؤمن لهم ,وتزداد حدة المشكلة في ظل ظاهرة عدم وضوح العلاقة بين المعايير الحالية وبين قيمة التعويضات المدفوعة.

وكما يبدو فإن نجاح شركة التأمين يتوقف إلى حد كبير على نجاح إدارة الاكتتاب في أداء وظيفتها.

ثالثا-وظيفة التسعير:

تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفائه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده وبالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر كما ويتناسب مع مبلغ التأمين كما ويتناسب مع الظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده كما أنه يتناسب وبصورة عكسية مع معدل الفائدة الفني.

والشخص الذي يحدد أسعار التأمين يدعى (بالإكتواري) وهو شخص له دراية وعلم في الرياضيات والإحصاء حيث يقوم بدراسة الإحصاءات الخاصة بالولادات والوفيات والأمراض والحوادث، وبناء على هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات التي يقوم بتجميعها من دوائر ومؤسسات رسمية وخاصة تهتم بمثل هذه الأبحاث والأرقام والبيانات ويعتمد عليها في تحديد واحتساب أسعار التأمينات المختلفة ويراعي الإكتواري أن يكون سعر التأمين منافسا من جهة وكافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده ويدر بعض الربح.

رابعا-وظيفة تسوية المطالبات:

وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو مسوي الخسائر[52] .

وهناك ثلاثة أسس متبعة في تسويق المطالبات وهي:

[52]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 160-161.

1_ التحقق من صحة المطالبة المقدمة.

2_ الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات.

3_ تقديم المساعدة للمؤمن لهم.

خامسا :وظيفة إعادة التأمين.

ويقصد بإعادة التأمين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخطر، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين وعقد إعادة التأمين هو عقد يشبه عقد التأمين، يكون طرفي العقد المؤمن له" شخص أو مؤسسة " والمؤمن" شركة التأمين "أما عقد التأمين فأطرافه شركة التأمين وشركة إعادة التأمين يختلف عن عقد التأمين في صفة الإذعان، حيث يمكن لطرفي العقد من مناقشة شروط العقد وتعديلها حسبما يرونه مناسبا.

سادسا :وظيفة الاستثمار.

كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوافر لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها.

وحسب مبدأ الملائمة أو الموائمة في الاستثمار فإن شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال تأمينات الممتلكات, فبما أن مدة هذه الوثائق غالبا ما تكون سنة أو أقل وبالتالي فإن التزاماتها تكون قصيرة الأجل سنة فأقل، فحسب المبدأ السابق" الملائمة "تقوم باستثمار هذه الأموال في أدوات استثمارية قصيرة الأجل شديدة السيولة كالاستثمار في الأسهم وأذونات الخزينة وشهادات الإيداع وأي أدوات يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة ويسر وسرعة دون خسائر مهمة [53].

المبحث الثالث :مبادئ وآليات الحوكمة وأثرها في شركات التأمين.

أدى توسع شركات التأمين إلى تشابك وتعقيد العمليات على مستوى الأسواق المالية بين هذه الشركات والمؤسسات المالية الأخرى لهذا السبب نجد أن الحوكمة في شركات التأمين تقوم على مبادئ متعددة منها الإفصاح والشفافية والثقة بين إدارة الشركة والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة، ومن جهة أخرى أصبح إلزاما تطوير طرق وأساليب الإدارة وكذلك أنظمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين بوضع آليات جديدة تضمن لشركات التأمين تحقيق أهدفها .

المطلب الأول :مبادئ الحوكمة في شركات التأمين

لكي لا تبقى الحوكمة في شركات التأمين على مستوى النقاش النظري والفلسفي قامت العديد من الهيئات والمنظمات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة لكي تكون دليلا تطبيقيا لممارسة النظام، نوجز هذه المبادرات في[1] :

-مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

-مبادئ الحوكمة الصادرة عن هيأت الرقابة على شركات التأمين والتعاونيات.

-مبادئ الحوكمة الصادرة عن معهد الحوكمة بالتعاون مع منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين.

[53]- مرجع نفسه, ص 163-164.

نلخص في ما يلي أهم المبادئ الكبرى المنصوص عليها من طرف هذه الهيئات[54] :

- **التحديد الدقيق للمسؤوليات :**أي تحدد المسؤوليات بدقة وكذلك نظام الشركة (مجلس الإدارة، المدير العام لجان الإدارة).

- **المساءلة :**وتعني الإفصاح عن الأنشطة وأداء شركة التأمين و العرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانونا مساءلة الشركة.

- **الشفافية والرقابة الخارجية :**أي أن تكون المعلومات التي تخص الرقابة الخارجية شفافة ومتوفرة ، وهذا من أجل تسهيل الأمر على المراقبين الخارجيين.

- **الرقابة الداخلية :**هي تلك الرقابة التي تنبع من داخل الشركة تقوم بها جهات إدارية من داخلها وهناك تعريف آخر أنها ليست مجرد السياسات وأشكال و إجراءات موثوقة بل هي من وضع أشخاص داخل الشركة موجهة لتحقيق أهداف الشركة قد يكون هدف واحد أو مجموعة من الأهداف المتدخلة فيما بينها.

- **الشفافية والإفصاح :**ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة، حيث تعد نظم الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوة السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم حيث تشير تجارب كثيرة من الدول ذات الشركات الكبرى أن الإفصاح يمكن أن يمثل أداة قوية لتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين ومن شأنها استقطاب رؤوس أموال جديدة، ليس مطلوب من الشركات الإفصاح عن المعلومات التي قد تضر بمركزها التنافسي في السوق، ولكن هناك حد أدنى من المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها تلك المعلومات التي يؤدي حذفها أو إدراجها بصورة غير سليمة إلى التأثير على القرارات التي يتخذها المستثمرون أو مستخدمو المعلومات بصفة عامة.

المطلب الثاني :آليات الحوكمة في شركات التأمين.

أكد الإتحاد الدولي لمراقبي التأمين على مجموعة من الآليات والتي على أساسها يتم تطبيق ومفهوم الحوكمة في شركات التأمين وتنقسم هذه الآليات إلي مجموعتين:

الفرع الأول: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بطرق الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة.

[54]- ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين)، ندوة حول مؤسسات التأمين بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أفريل 2011 ، ص 09.

ومن أمثلة هذه الآليات مايلي[55]:

أولا :منافسة سوق المنتجات(الخدمات)وسوق العمل الإداري.

منافسة سوق المنتجات(أو الخدمات)أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من (Hess and Impavido) وذلك بقولهم إن لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح أو أنها غير مؤهلة، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، إذ أن منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات)تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذ كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا Labor Market .

ثانيا :الاندماجات والاكتسابات.

مما لا شك فيه أن الاندماجات والاكتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، ويشير كل(John and Kedia) إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن " الاكتساب" آلية مهمة من آليات الحوكمة(في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

ثالثا :التدقيق الخارجي.

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة الشركات جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققين الخارجيين هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكي على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة على الإشراف، التبصر، والحكمة .

رابعا :القوانين والتشريعات.

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes-Oxly Act متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية .

خامسا :منظمة الشفافية العالمية.

من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة الضغوطً، من اجل محاربة الفساد المالي والإداري في الدول، فمثلا تضغط منظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع التأمين تمارس لجنة بازل ضغطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها .

[55]- حامد نور الدين ساسي فطيمة،(**دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري**)، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ، الجزائر، يوم 06 و 07 ماي2012 .

الفرع الثاني :الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

تنصب الآليات الداخلية على الأنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات الحوكمة الداخلية إلى ما يلي :

أولا :مجلس الإدارة[56]

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين إعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

إذ أن مجلس الإدارة مؤهل بأن يمارس وظيفة الإشراف والمراقبة بحرية وطريقة مستقلة عن الإدارة ونظرا لكثرة المهام يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة، كل لجنة تهتم بمهمة معينة منها : لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، لجنة أخلاقيات المهنة، لجنة الحوكمة، لجنة الموارد البشرية، لجنة التنمية والإستراتيجية، لجنة إدارة الأصول والخصوم.

نخص بذلك مهام لجنة الحوكمة:

- التأكد من استقلالية وكفاءة وفعالية مجلس الإدارة في إدارة الشركة.
- الإشراف على المكافآت المتعلقة بالمدراء.
- استقراء توصيات متعلقة بالترشيح لعضوية اللجان.
- وضع وتنفيذ طرقا لتقييم الأداء و فعالية مدير المجلس وجميع لجان المجلس.
- الإشراف على الخطط المتعلقة بإدارة الشركة.
- تقديم توصيات إلى المجلس والخطوط التوجيهية لمبادئ حوكمة الشركات ومدونه لقواعد السلوك والأخلاق.
- عرض مقترحات حول التعديلات الواجبة على اللوائح التنظيمية للشركة.

ثانيا- المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة :

تعتبر هذه الوظيفة واحدة من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا لمبادئ الحوكمة، ولقد أخذت اهتماما كبيرا عقب الفضائح المالية التي هزت كثير من المؤسسات المالية ومن بينها مؤسسات تأمينية، لأنها هي المؤهلة للاكتشاف المبكر للأخطاء والانحرافات المتعمدة والغير متعمدة وتصحيحها في أوانها[57] .

وتعرف المراجعة الداخلية بأنها فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالشركة لمعرفة مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي في نهاية فترة زمنية معينة.

---

[56] - حساني رقية وآخرون، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، يومي06 -07 ماي 2012,ص18.

[57] - عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المدية، 2009 ، ص 52 .

فهي نشاط تقييمي مستقل داخل الشركة يهدف إلى فحص وتقييم وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية من أجل اطمئنان الإدارة عن مدى كفاية الإجراءات وقياس الأداء وتقييم فعالية إجراءات ووسائل الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافه .

وتتميز المراجعة الداخلية بالخصائص التالية:

- **وظيفة تقييم مستقلة :**يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.

- **وظيفة تأكيدية :**يقوم بتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية لتمكن من التعامل مع المخاطر بشكل مناسب.

- **وظيفة موضوعية :**القيام بأداء عملية دون تمييز مما يسمح للمراجع أن يوفر خدمات التأكد والاستشارة إلى الإدارة وجميع أطراف ذات المصلحة في الشركة.

- **وظيفة استشارية :**من خلال تزويد إدارة الشركة بالاستشارات والاقتراحات المناسبة في الوقت المناسب .

ثالثا- إدارة المخاطر :

تتعرض شركات التأمين على غرار المؤسسات المالية الأخرى إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء[58] في هذا الإطار، لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية هذه الوظيفة يستعين بلجنة المخاطر بهدف تحسين الحوكمة في الشركة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة، فهي منهج علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة,كل ذلك من أجل:

- حماية المصالح.

- ضمان أن مجلس الإدارة يقوم بوضع الإستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للشركة في إطار نظام رقابي فعال.

- ضمان تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كافي وفعال .

تعتبر شركات التأمين بأنها مؤسسة مالية هدفها الأساسي الربح، ولتحقيق هذا الهدف تسعى إلى تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة السليمة.

[58] - إيمان نعمون، عبد الر زاق بن الزاوي، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 ، ص 12-13.

المطلب الثالث :أثر تطبيق آليات الحوكمة على نشاط شركات التأمين

الفرع الأول :حوكمة الشركات كنظام قانوني في شركات التأمين.

أولا :حل مشاكل الوكالة :فمن خلال مبادئها وآلياتها الداخلية والخارجية، تضمن حوكمة الشركات الرقابة على أداء مجلس الإدارة، حماية مصالح حملة الوثائق، تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين، وتحقيق المعاملة المتساوية لحملة الوثائق[59].

ثانيا :الإشراف والرقابة كدعامة للملاءة المالية لشركات التأمين :نظرا لأهمية قطاع التأمين لا بد من تدخل الحكومات في تنظيم هذا القطاع والإشراف والرقابة عليه بهدف التحقق من التزام شركات التأمين بالتزاماتها اتجاه عملائها كدعامة للملاءة المالية، ودراسة شروط ومزايا المنتجات التأمينية، ومدى كفاية المخصصات المالية، إضافة إلى تطبيق الأساليب التي يتم من خلالها التأكد من سلامة المركز المالي لشركات التأمين[60].

الفرع الثاني :دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية لشركات التأمين.

أولا :أثر الحوكمة على المعلومات المالية والمحاسبية لشركات التأمين :تعمل الحوكمة عن طريق الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية والمحاسبية على اتخاذ القرارات المناسبة وعليه تعد الحوكمة أسلوب مثالي في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية وزيادة ثقة المستخدمين في هذه الأخيرة.

ثانيا :أثر الإفصاح والشفافية على الثقة والمصداقية في التقارير المالية لشركات التأمين :تركز الحوكمة على ضرورة الإفصاح لكافة التقارير المالية كما تؤيد بثها للمساهمين مما يدعم ثقة المستخدمين بشركة التأمين، ويمكن القول أن قواعد الحوكمة تعزز مصداقية التقارير المالية التي تقدمها الشركة وذلك من خلال سعيها إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح[61].

الفرع الثالث :الحوكمة آلية لإدارة المخاطر في شركات التأمين :تقوم الحوكمة بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية وكذا من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر عن طريق اعتماد مبدأ المراجعة على أساس المخاطر وهذا ما يؤدي إلى طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من طرف ممثليهم وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم[62].

---

[59] - حمدي معمر وفلاق صليحة، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم نشاط شركات التأمين التعاوني**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول " دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات"، 19 و 20 نوفمبر، 2013 ص271.

[60] - المرجع نفسه،ص271.

[61] - حمدي معمر وفلاق صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 273 بتصرف.

[62] - دريس رشيد، **دور الحوكمة في إدارة المخاطر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول " دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات",19-20,نوفمبر, 2013,ص213.

خلاصة الفصل:

يعد نظام التأمين من القطاعات التي شهدت تطورا كبيرا في الحياة المعاصرة، فالتأمين في جوهره هو تنظيم يضم عددا من الأشخاص يجمعهم هاجس التحسب لخطر معين سعيا لتوفير الضمان والاستقرار لمن يلحق به هذا الضرر عن طريق توزيع عبئه على الجميع.

ولتنظيم هذه العملية تم إنشاء مؤسسات تهتم بهذا الغرض يصطلح على تسميتها بشركات التأمين، حيث تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية التجارية التي تستهدف تحقيق عائد من و راء نشاطها، حيث يقوم نشاطها على تقديم خدمات اجتماعية للأفراد في شكل منتجات تأمينية تأمنهم بها من الأخطار التي قد يتعرضون لها وذلك من خلال تحملها عبء الخطر مقابل أقساط دورية يدفعها المؤمن له.

وأصبح لزاما على شركات التأمين اعتماد طرق وآليات مستحدثة تعمل على تفعيل أدائها في السوق التأمينية، ولعل في تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات الحل الأمثل لذلك، فهي تعمل على مراقبة وتنظيم النشاط الداخلي لشركات التأمين، إضافة إلى تفعيل أدائها في السوق التأمينية وتحسين علاقاتها بالمتعاملين الخارجيين.

الفصل الثالث

دراسة حالة للشركة الوطنية للتأمين Saa

تمهيد:

بعد استعراض في الجزء النظري كل من حوكمة الشركات وشركات التأمين, وباعتبار هذه الأخيرة وحدة اقتصادية هدفها تحقيق الربح, هنا استلزم الأمر التنبه إلى الحوكمة التي تعتبر من ابرز الوسائل الحديثة التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف.

وتدعيما للجانب النظري، تم القيام بدراسة حالة الوكالة الفرعية لشركة التأمين Saa دائرة بوقيراط التابعة إلى الوكالة الجهوية بغليزان, حيث سيتم تبني المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثالث: دراسة آليات ومبادئ وركائز الحوكمة لدى الشركة الوطنية للتأمين Saa.

المبحث الأول :واقع قطاع التأمين في الجزائر.

مر قطاع التأمين في الجزائر بمراحل عدة قبل الوصول إلى المرحلة الراهنة، ولكل مرحلة مميزاتها بقدر معين في تدهوره أو تحسينه، والجزائر كغيرها من الدول العربية التي تعاني ضعفا ونقصا واضحا من حيث فعالية قطاع التأمين ومساهمته في دفع عجلة التنمية نظرا للأموال التي تتجمع لدى مؤسسات التأمين، وهو ما يرجع إلى أسباب عدة تشمل عدة مجالات وخاصة الاقتصادية والثقافية والدينية منها.

المطلب الأول :مراحل تطور التأمين في الجزائر.

لقد مر قطاع التأمين في الجزائر بثلاث مراحل:

أولا:الفترة الاستعمارية(قبل1962).

ظهر التأمين في أوروبا على شكل تعاوني إثر إنشاء الشّركة التعاونية للتأمين من الحريق سنة 1666 بلندن, وسميت آنذاك بـ اللويدز(Lloyd's), وفي فرنسا تم إنشاء التعاونية المركزية الفلاحية من طرف الفلاحين الفرنسيين، لكن في الحقيقة إن ظهور هذه الشركات كان تجسيدا للتّشريعات الفرنسية التي أملاها قانون 13 جويلية 1930 ، والّذي تواصل تطبيقه إلى 1947, حيث أدّت الضرورة إلى سن قانون جديد يتلاءم مع الظّروف الجديدة لمتطلبات العصر آنذاك وهو مرسوم 06 مارس1947 , الذي يتضمّن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين بالجزائر[63].

لم يتطوّر التأمين إلاّ بعد سنة 1940 ، فالقدرة الشرائية لغير الأوربيين كانت في مستوياتها الدّنيا،فالجزائر إذن خلال هذه الفترة لم تستطع تكوين قطب لجذب وتطوير الصّناعة التأمينية, مع بداية سنة 1950، ولتلبية حاجيات الأوربيين، انتعشت بعض الشيء الصناعة التأمينية مع إجبارية التأمين المتعلّقة بحوادث العمل, ثم إجبارية التأمين على السيارات سنة1958.

أقدم شركة تأمين هي التعاونية الفلاحية والتي أنشئت للحفاظ على فوائد المعمّرين آنذاك، أما شركات التأمين الأخرى، والتي كان مقر معظمها في فرنسا، فقد مارست نشاطها في الجزائر عن طريق الوكالات المباشرة أو الممثليات الخاصة، هذه الوكالات والممثليات كانت تحت المراقبة المباشرة للحكومة العامة في الجزائر ومديرية التأمينات بوزارة المالية في فرنسا.

وفي سنة 1962 ، غداة الاستقلال، غادرت معظم هذه الممثليات والوكالات الجزائر، وقد تميّز السوق بحصة كبيرة لفرع السيارات وحوادث العمل بحوالي % 65 من المجموع، وحيث أن نقاط البيع كانت مركزة في شمال البلاد وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية(الجزائر، وهران، قسنطينة.)

من أهم ما يمكن ذكره في هذه الفترة عن التأمين أنه اقتصر على المعمّرين حيث لم يستفد الجزائريون إلا بالقليل منه, خاصة إذا علمنا أن التأمينات الاجتماعية ظهرت متأخّرة بالجزائر مقارنة بفرنسا والدّول الأخرى، فاقتصر الدور الاجتماعي للتأمين في هذه الفترة على تلبية حاجات المعمّرين، أما الدّور الاقتصادي فكان شبه منعدم نظراً لقلّة المؤسسات الصّناعية المؤمّنة في الجزائر.

[63]-Boualam Tafiani: **Les assurances en Algérie**, OPU, Alger, 1987, p 24.

ثانيا :فترة ما قبل احتكار الدولة (1962 – 1966) .

واجهت الجزائر بعد استقلالها سنة 1962 عدة تحديات في مجال التأمين:

1-نظام التأمين المعمول به هو نظام فرنسي، حيث لا يوجد تشريع جزائري في ميدان التأمين.

2-مراقبة عمليات التأمين قامت بها شركات أجنبية، هذا ما أدى إلى خروج مبالغ كبيرة عن طريق شركات التأمين إلى خارج حدود الوطن.

3-نقص في الإطارات واليد العاملة المؤهلة في قطاع التأمين.

ومواجهة لهذه المشاكل عملت السلطات الجزائرية على سن نصوص تشريعية لتنظيم عمليات التأمين في الجزائر, فقامت بإصدار القانون63 /197 الصادر في 08 جوان 1963 والذي ينص على التالي :

*إنشاء عملية إعادة التأمين وجعلها قانونية وإجبارية لجميع عمليات التأمين المحققة في الجزائر من خلال تأسيس الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)كمؤسسة وطنية.

* رقابة الدولة على مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها في الجزائر وفرض شروط الضمان التي يجب أن تراعيها هذه المؤسسات.

ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي كان يرمي إليها هذا القانون في:

1-مراقبة استعمال الأموال المجمعة من الأقساط المحصلة.

2-تجنب تحويل الأموال العمومية إلى الخارج عن طريق عمليات إعادة التأمين.

ولكن عقب مبادرات الحماية هذه, قررت شركات التأمين الأجنبية التوقيف الفوري لنشاطاتها بدون مراعاة إجراءات التصفية المنصوص عليها في هذا النظام المقرر استنادا على قانون1963 , وقد جعلت هذه الوضعية الدولة تقوي من نشاط المؤسسة العامة القائمة التي كانت تتم بإعادة التأمين, (CAAR), وأصبح لها الحق ابتداء من 1964 في المشاركة بكل عمليات التأمين وإعادة التأمين, كما قامت الدولة بتكثيف استثماراتها من خلال اعتمادها لـ 17شركة لتأدية هذا الغرض التأميني منها:

- الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) التي أنشئت في12 /1963/12 والتعاونية الجزائرية للتأمين الخاص بعمال التربية والثقافة (MAATEC) في 1964/12/29, الصندوق الوطني للتعاضديات الزراعية(CNMA) في 1964/04/28 ، بالإضافة إلى منح 14 اعتماد لشركات أجنبية من خلال القرار الصادر في جانفي 1964 (منها 6 شركات فرنسية، 3 بريطانية، 1ايطالية،1 هندية و 1 نيوزلندية)[64] .

[64] - بن خروف عبد الرزاق, **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري** ، الجزء الأول، ط3 ، مطبعة ردكول، الجزائر، 2002 ، ص33 .

ثالثا :فترة احتكار الدولة لقطاع التأمين(1966-1995).

خلال هذه الفترة تم تأميم قطاع التأمين من أجل تنظيم نشاطه واستغلاله حيث قامت الدولة بإصدار الأمر رقم 127/66 المؤرخ في 27 ماي1966 , الذي وضع حدا لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف شركات أجنبية وفي هذا الإطار أشارت المادة الأولى منه على أنه: "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة "[65].

بغرض تحقيق التنسيق ما بين هذا القطاع وبقية النشاطات الأخرى تم تنظيم إلزامية التأمين على السيارات بموجب الأمر رقم 15/74 الصادر في 30 جانفي 1974 ، إلى إصدار أول قانون جزائري متكامل (القانون رقم 07/80) في مجال التأمين في 09 أوت1980 , الذي قام بتحديد مختلف قواعد عقد التأمين، وتنظيم عملية التأمين وإعادة التأمين كما تم إصدار قانون آخر سنة 1985 لدعم مبدأ التخصص وتنظيم مؤسسات تأمين الدولة للتأمين بمختلف تخصصاته[66] .

رابعا :تحرير ورفع احتكار الدولة لقطاع التأمين.

في عام 1995 تم إجراء عدة تعديلات على القوانين المنظمة لقطاع التأمين، حيث تم إصدار الأمر07/95 والذي يتضمن تحرير قطاع التأمين وإلغاء الاحتكار وبذلك فتحه أمام القطاع المحلي والخاص والأجنبي.

وقد عملت الوزارة على تنظيم ومراقبة قطاع التأمين من خلال إنشاء هيئة مراقبة واعتماد وسطاء للتأمين كقنوات توزيع جديدة لخدمة التأمين، ومن أجل تحليل المسائل المتعلقة بالتأمين أنشأ مجلس استشاري يسمى المجلس الوطني للتأمين (CNA) ومن مهام هذا المجلس :

1- تقديم الاقتراحات الهادفة إلى ترشيد نشاط التأمين وتطويره.

2- إعداد تقرير سنوي يلخص الوضع العام لقطاع التأمين والذي يقدم إلى رئيس الحكومة عن طريق وزير المالية.

يعمل التشريع الجديد للتأمينات على حماية المؤمن له من استغلال شركات التأمين وهو الاتجاه الذي تتبعه التشريعات الجديدة المعاصرة، إضافة إلى ما سبق ومن بين الأمور الإيجابية التي جاءت في قانون07/95 تخفيض قائمة التأمينات الإجبارية والتي فرضت فقط على تأمينات المسؤولية المدنية والمهنية وفروع السيارات والأخطار الصناعية والنقل.

[65]- الأمر رقم127/66، يتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين(الجريدة الرسمية، العدد 43 ، الصادر بتاريخ 31 أوت1966) .

[66]- سهام رياش، **قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،دفعة 2007-2008، ص46 .

وفي إطار التصدير تم إصدار مرسوم سنة 1996 ، والذي حدد الأخطار المغطاة من طرف قرض التصدير، ونظرا لأهمية فرع إعادة التأمين من حيث حماية الممتلكات والثروات الوطنية، وكذا جلب العملة الصعبة ومن أجل تحريره أكثر تم تخفيض معدلات التنازل الإجبارية, والتي بموجبها تتنازل شركات التأمين عن نسبة من محفظة نشاطها في مجال إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) سنة 2002، وتتمثل أهمية هذه التنازلات في مراقبة خروج العملة الصعبة، إضافة إلى حماية الأملاك الإستراتيجية[67] .

المطلب الثاني :شركات التأمين الناشطة في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض شركات التأمين الجزائرية العامة منها والخاصة وكذلك شركات التأمين المتخصصة والمؤسسات التعاضدية.

أولا :شركات التأمين العامة:

فيما يلي عرض لشركات التأمين العامة الجزائرية:

1- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR:

تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر أنشأت سنة 1963 وكانت مكلفة بعمليات إعادة التأمين حيث كانت المؤسسات الوطنية ملزمة بوضع% 10 من محفظتها لديها، وفي سنة 1964 تم الترخيص لها بممارسة كل عمليات التأمين، وفي سنة 1975 تنازلت عن نشاط إعادة التأمين إلى الشركة المركزية (CCR) التي تم إنشاؤها لهذا الغرض .

وفي سنة 1985 تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل(CAAT), وفي إطار إعادة هيكلة نشاطها منتصف السبعينات أصبحت تختص بالتأمين على الأخطار الصناعية.

في سنة 1989 ومع إلغاء التخصص والانتقال إلى استقلالية المؤسسات الاقتصادية عملت الشركة على تنويع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين الأشخاص) .

وفي سنة 1995 أصبحت شريكا في رأس مال الشركة الجزائرية لضمان الصادرات، حيث بلغ رقم أعمالها 23.2 مليار دج سنة 2012 وعدد عمالها 1700 عامل[68] .

2- الشركة الوطنية للتأمين SAA:

تأسست في 12 ديسمبر 1963 برأسمال مختلط جزائري بنسبة 61% وبنسبة % 39 لمصر, تم تأميمها في 27 ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين، وفي 21 ماي 1975 ومع ظهور قانون التخصص أوكلت لها مهمة تأمين السيارات، الأشخاص والأخطار البسيطة، وبعد إلغاء التخصص نوعت الشركة محفظتها حيث أصبحت تضم الفروع الأخرى للتأمين[69] .

---

[67]- بن عزوز جهاد :**تسويق خدمات التأمين في ضل الإصلاحات الجديدة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، جامعة الجزائر، ص 125 .

[68] -Www.caar.dz Consulte le 27/04/2020.

[69] -Www.saa.dz Consulte le 27/04/2020.

3- الشركة الجزائرية لتأمينات النقلCAAT:

تم إنشاء هذه الشركة سنة 1985 ، اهتمت في البداية بالأخطار المرتبطة بفرع النقل، وذلك طبقا لمبدأ التخصص واحتكار الدولة لقطاع التأمين في تلك الفترة، وعند إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة نهاية الثمانينات أصبحت هذه الشركة مؤسسة اقتصادية عمومية تمارس مختلف فروع التأمين.

ثانيا :شركات التأمين الخاصة.

يوجد العديد من شركات التأمين الخاصة نذكر أهمها فيما يلي:

1-**شركة ترست الجزائر Trust Algérie:**

وهي شركة مختصة في التأمين وإعادة التأمين تم إنشائها في 25 أكتوبر 1997 برأسمال مختلط مشترك مقداره 1.8 مليار دج بين البحرين بنسبة % 60 وقطر بنسبة 5% والشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) بـ % 17.5 ، الشركة الجزائرية للتأمين(CAAR) بـ .% 17.5 تميزت المؤسسة بالجودة والاستجابة لمتطلبات البيئة وإعادة التأمين والمحيط، حيث تملك خبرة في ميدان الأخطار التكنولوجية مما سمح لها بتحقيق رقم أعمال قدره 822 مليار دج سنة 2000 وهذا بعد ثلاث سنوات من إنشائها[70] .

2-**الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين** C.I.A.R:

تم إنشاءها برأس مال قدره 450 مليون دينار جزائري أين سمح لها مزاولة التأمين بكل فروعه المختلفة إضافة إلى عمليات إعادة التأمين، فضلا عن تأمين الأخطار العادية.

بادرت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين ببعث منتجات تأمينية جديدة, مثل ضمان الكفالات وضمان قروض البيع وهذا للاستجابة للزبائن وتلبية لحاجات المؤسسات الجزائرية, بعد الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر.

تتمتع CIAR بشبكة تجارية تضم 25 وكيل تأمين منتشرين عبر أهم ولايات الوطن إضافة إلى توظيفها لقرابة 10000 شاب في إطار تعزيز قدراتها البيعية، لعرض خدمات المؤسسة على الزبائن المحتملين تحت إشراف فريق متكامل من الكفاءات والمهارات باحترافية عالية[71] .

3- **شركة الريان للتأمين**

تم إنشائها في سنة 2001 برأس مال مشترك بين الجزائر وقطر(2% للجزائر والباقي لقطر) وشرعت في العمل سنة2002 .

[70] - www.trust group.net/main groupnet_algeria.htm/ Consulte le 28/04/2020.

[9]- D. Micallof, le marketing, Edition OLitec, Paris 1992, pag33.

تتمتع هذه الأخيرة بشبكة توزيع دولية واسعة خاصة في دول الخليج العربي وتسعى لكسب مكانة محترمة في السوق الجزائرية، إلا أنها توقفت عن النشاط فيما بعد لعدم تكيفها مع متطلبات كفاية رأس المال التي اشترطتها السلطات العمومية في العقد الأول من القرن الحالي.

ثالثا :شركات التأمين المتخصصة والمؤسسات التعاضدية

وتتمثل في:

1- الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR:

بدأت الشركة نشاطها عام 1975 ، قصد تحقيق المهام التالية:

- المساهمة في تطوير السوق الوطنية لإعادة التأمين.

- ترقية التعاون الدولي والإقليمي في مجال التأمين.

استفادت الشركة منذ بداية عملها من احتكارها لعمليات إعادة التأمين حتى سنة 1995 ، نتيجة لانفتاح السوق للمتعاملين الخواص، كما تتمتع الشركة المركزية لإعادة التأمين بشبكة علاقات مع آلاف شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية والأجنبية بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة، عن طريق عملية الوساطة في مختلف أنحاء العالم.

بعد إصلاحات 1995 قامت الشركة بتكييف استراتيجياتها للاحتفاظ بوضعية القائد لقرار إعادة التأمين، من خلال تسيير مواردها البشرية والاستغلال الجيد للمعلومات وتتبع المحيط فضلا عن تشكيل مجمعات لإعادة التأمين بالشراكة مع مؤسسات جزائرية وأجنبية، وتجميع رأسمالها[72] .

2- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX:

نشأت في 10 جانفي 1996 ، بموجب الأمر96 /07 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير واعتمدت بالمرسوم رقم 235/26 في 20 جويلية1996 , وهي شركة ذات أسهم بمساهمة المؤسسات(CCR, SAA, CAAR, CPA, BDL, BEA, BNA, CNMA)[73] .

3- شركة تأمين المحروقات CASH:

هي شركة ذات أسهم تم اعتمادها سنة 1999 لممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التامين برأسمال قدره 1.5 مليار دج موزعة على النحو التالي:

أ- سوناطراك 50% .

ب- ا لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ب33% .

ت-ا لشركة المركزية لإعادة التأمين ب17% .

4- المؤسسات التعاضدية:

يوجد تعاونيتين في السوق الجزائرية هما:

[72]- Www.ccr.dz Consulte le 28/04/2020.

[73] - Www.cagex.dz consulte le 28/04/2020.

أ -الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:

تعرف التعاونية الفلاحية بأنها شركة مدنية للأشخاص ذات الطابع التعاوني هدفها ليس الربح، وقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في 28 أفريل 1964 من أجل مزاولة عمليات التأمين التعاوني وبعد سنة 1995 تم توسيع أنشطة الصندوق حيث أصبح يضمن الأخطار التالية :البرد، الحريق، التأمين الشامل على الماشية، التأمين الشامل على النخيل والتمور والتأمين على أجسام سفن الصيد والاستغلال الفلاحي.

ب- التعاضدية الفلاحية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC:

تم اعتمادها في 29 ديسمبر 1964 ويقتصر نشاطها على ممارسة عملية التأمين على السيارات والخسائر المتعددة المتعلقة بعمال التربية والثقافة، وفي سنة 1992 سمح لهذه التعاضدية بالتأمين على السيارات والتأمين الشامل للسكن.

المطلب الثالث :الهيئات المشرفة على التأمين في الجزائر.

تسعى الهيئات المشرفة على قطاع التأمين في الجزائر إلى السهر على تسهيل كل الإجراءات التي تضمن حقوق كل من المؤمن والمؤمن لهم ويمكن إيجازها في الآتي:

أولا :الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين[74] (UAR).

أنشأ في 22 فيفري 1994 ، وله صفة الجمعية المهنية، ويختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين، أما المجلس الوطني فيهتم بمشاكل السوق بصفة عامة، وهذا ما يفسر اختلاف طبيعة المتدخلين فيهم، حيث نجد في الاتحاد الوطني للتأمين وإعادة التأمين ممثلين عن وزارة المالية ووزارات أخرى، شركات التأمين، المؤمن لهم... الخ .

ومن أهداف الإتحاد ما يلي:

1-ترقية نوعية الخدمات المقدمة من شركات التأمين وإعادة التأمين.

2-تحسين مستوى التأهيل والتكوين.

3-ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية.

4-الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة.

***تنظيم الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين:**

ينظم الاتحاد من خلال مجموعة من هياكل أساسية تتمثل في:

أ -**المجلس العام** :ويتألف من مجموعة من أعضاء أساسيين وشرفيين.

ب-**ا للجنة المسيرة** :تتكون من الرئيس، أمين الخزينة، مساعد أمين الخزينة، مدير تنفيذي، إضافة إلى ذلك يوجد عدد من المساعدين شرط أن لا يتعدى عدد ممثلي الشركات المنظمة إلى الاتحاد اثنين من كل شركة .

وليحقق الاتحاد أهدافه وليهتم بانشغالات مشاكل القطاع، فقد أنشأ لهذا الغرض أربعة عشر لجنة دائمة ولجنة واحدة خاصة مؤقتة وهذه اللجان هي :لجنة اعتماد الخبراء، لجنة الإعلام والإحصاء، لجنة العلاقات مع وسطاء التأمين، ، لجنة الموارد البشرية .

[74]- زينب ناجم, اشكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، المسيلة، الجزائر،2012/2011,ص59.

إضافة إلى هذه اللجان هناك لجان أخرى مختصة بمختلف فروع التأمين :لجنة السيارات، لجنة تأمينات النقل، لجنة تأمينات الأشخاص، لجنة تأمينات(الحريق، الهندسة والأخطار المختلفة.)

ثانيا :المجلس الوطني للتأمينات[75] (CNA).

أنشئ المجلس الوطني للتأمينات في 25 جانفي 1955 بموجب الأمر95 / 07، وهو جهاز استشاري تابع لوزارة المالية حيث يسعى إلى ترقية وتطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا،فهو يساهم في ذلك كونه يعتبر وسيلة هامة في توجيه السياسة العامة للدولة لنشاط التأمين، ويرأس هذا المجلس وزير المالية.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

باعتبار الشركة الوطنية للتامين من أقدم شركات التامين من حيث النشأة ,فهي تعد محور رئيسيا في سوق التأمين الجزائري باكتسابها الريادة في تأمين السيارات والأخطار الصناعية ولا زالت تسعى إلى تامين أخطار أخرى سعيا لتحقيق أسمى الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: التقديم العام للشركة الوطنية للتأمين saa.

ويتم تقديمها من خلال:

الفرع الأول:نشأة الشركة الوطنية للتأمينsaa .

في البداية كانت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين caar هي الأم, حيث كانت تحكم الأخطار الصناعية عامة, إلا انه ومع مرور الوقت وزيادة الحاجة لزم الأمر إلى التقسيم ونتيجة هذا التقسيم برزت كل من الشركة الوطنية للتأمين saa والشركة الجزائرية للتأمين الشامل caat .

الشركة الوطنية للتأمين Saa : هي مؤسسة عمومية اقتصادية ,وهي شركة ذات أسهم قدر رأس مالها 30 مليار دينار جزائري, مقرها بالجزائر العاصمة كما تشهد تواجدا عبر أنحاء الوطن وهذا على شكل مديريات جهوية ووكالات تابعة لها, تعمل على تحصيل الأموال لإعادة استثمارها في المجالات المختلفة بغية النهوض باقتصاد الوطن.

وقد مرت الشركة الوطنية للتأمين بعدة مراحل أهمها:

* بمقتضى القرار المؤرخ في 12_12_1963م، تم تأسيس شركة مختلطة بين الجزائر ومصر، حيث كان تركيبة رأس مالها بنسبة 61 بالمائة جزائرية وبنسبة 39 بالمائة مصرية وكانت تسمى"star "وهذا لنقص المساعدة التقنية في الجزائر[76].

[75]- www.cna.dzconsulter le 29/04/2020

[76]- معلومات من الدراسة الميدانية في الوكالة.

* بعد ثلاث سنوات, وبالتحديد في25_05_1966م، تم تأميم نصيب المؤسسة المصرية طبقا للأمر رقم66_129, وهذا بعد بداية الدولة في التحكم بعملية التأمين واحتكارها.

* في 1976/01/01م، تم تخصيص مؤسسات التأمين بطبيعة النشاط وهذا ما أدى بالشركة الوطنية للتأمين بالاهتمام أكثر بالسوق الداخلي للمخاطر البسيطة, وتطبيق تأمين السيارات, التأمين على مخاطر الأشخاص بالإضافة إلى التأمين على التجار والحرفيين.

* وبمقتضى المرسوم رقم85_80 المؤرخ في30_04_1985م، حملت هذه الشركة اسم الشركة الوطنية للتأمين مما جعلها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

* وبموجب الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في 1988م، تحولت saa إلى مؤسسة عمومية اقتصادية (epe) تستغل جميع فروع التأمينات ابتداء من27_02_1989م.

كما للشركة الوطنية عدة صلاحيات نذكر أهمها:

- تأمين المسؤولية المدنية وأضرار السيارات.

- تأمين الأخطار الصناعية.

- تأمين الأخطار البسيطة.

- تأمين أخطار التطور التكنولوجي والإنشاء.

- تأمينات النقل.

- تأمينات الأشخاص.

- تأمينات الأخطار الفلاحية.

الفرع الثاني: مهام ونشاط وأهداف الشركة الوطنية للتأمين Saa.

يتمثل النشاط الرئيسي للشركة الوطنية للتأمين في تقديم الخدمات وجمع ادخارات الشركات والعائلات بهدف تغطية الأضرار التي تنجم، والحصول على الفوائد بغية حماية الأشخاص والممتلكات .

أولا: مهام الشركة الوطنية للتأمينSaa .

تقوم الشركة الوطنية بمجموعة من المهام وتتمثل في[77] :

-التأمين على الحياة: تشمل جميع التأمينات المتعلقة بحياة الإنسان ومن بينها:

[77] -http://www.saa.dz/produits.html,consulté le 16-05-2020.

أ- التعويض عن العلاج.

ب- التأمين ضد الأخطار المهنية.

- التأمين ضد مخاطر النقل الجوي والبري.

- التأمين ضد السرقة.

- التأمين ضد الحوادث الجسمانية.

- التأمين على النقل.

- التأمين على السيارات.

- التأمين ضد الحرائق.

- التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

ثانيا: نشاطات الشركة الوطنية للتأمينSaa.

إن شركات التأمين هي مثل الشركات المالية، إذ أن عملية التأمين هي اتفاق بين الزبون والشركة حيث يقوم من خلالها الزبون بشراء ضمانات خلال مدة زمنية معينة مقابل مبلغ من المال, و الشركة تعيد له المبلغ كتعويض في حالة الخطر.

الشركة الوطنية للتامين Saa تعتبر مؤسسة ذات قطاع إقتصادي، حيث تتحصل على الأموال في شكل علاوات وتخرج في شكل تعويضات،وعليه فالشركة الوطنية للتأمين تحتل مكانة هامة على المستوى الوطني[78] .

ثالثا: أهداف الشركة الوطنية للتأمينSaa.

تحتل الشركة الوطنية للتأمين مكانة هامة في الاقتصاد الوطني نظرا لاحتلالها المرتبة الأولى من حيث رقم الأعمال من جهة, و سيطرتها على الحصة السوقية بنسبة 88% من جهة أخرى, إلا أن أهدافها تتلخص في النقاط التالية[79]:

- تسيير الموارد البشرية و تنويع منتجاتها.

- التحكم الجيد في التكاليف.

- تقديم أحسن الخدمات وأفضلها.

[78]- مقابلة شخصية مع مدير الوكالة.
[79]-مقابلة شخصية مع مدير المصلحة المالية للوكالة.

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- استثمار المدخرات من اجل الحصول على أفضل العوائد.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين.

الشكل رقم 04 : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الوطنية للتأمين.

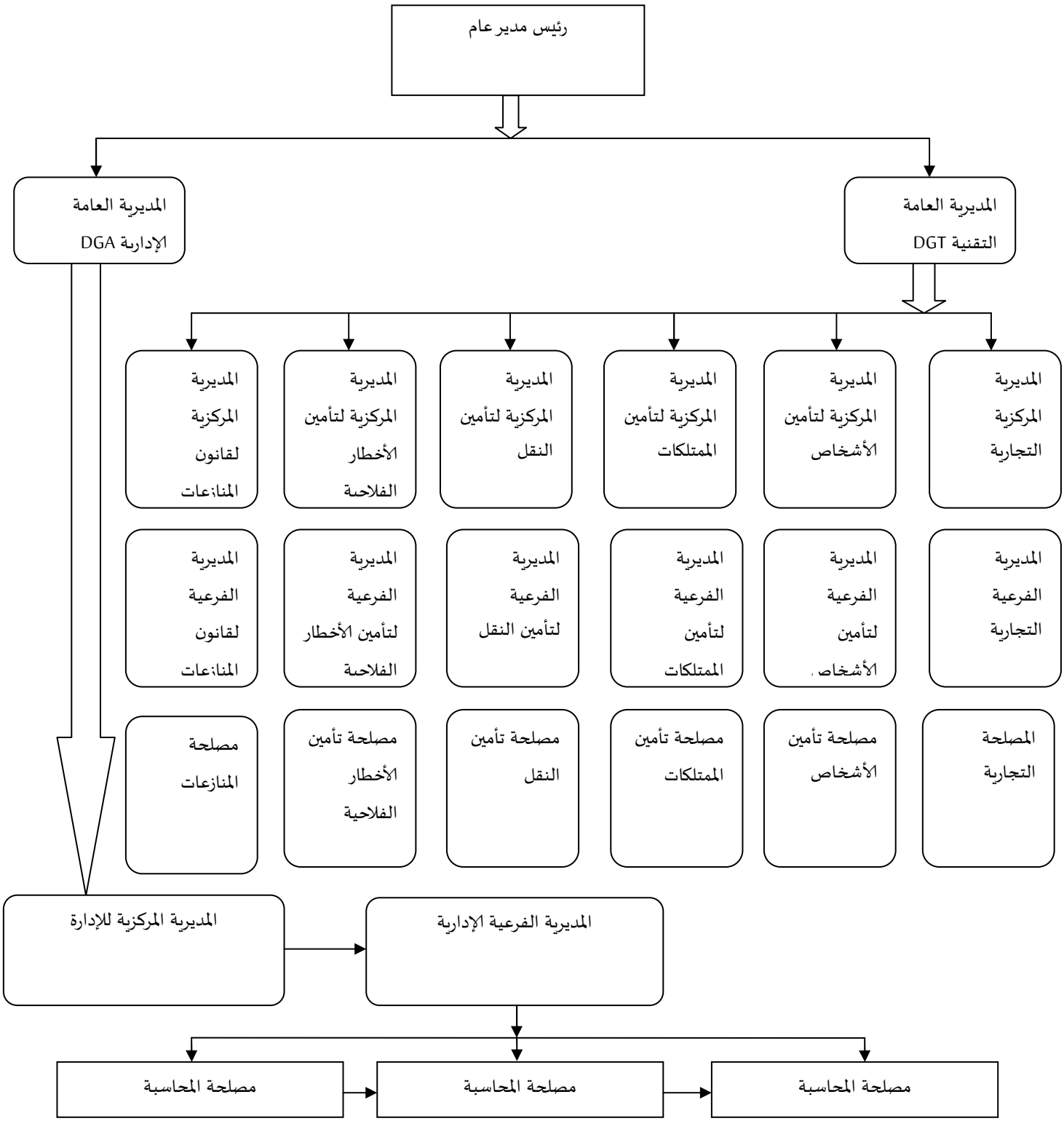

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات الشركة الوطنية للتأمين.

المطلب الثاني: تقديم الوكالة محل الدراسة- بوقيراط- 2208.

قبل التعريف بوكالة بوقيراط نود ولو بإيجاز إعطاء فكرة عن المديرية الجهوية بغيليزان والتي تعتبر المشرف الرئيسي على وكالة بوقيراط, تأسست المديرية الجهوية غيلزان في 01 جانفي 1970،وتضم 22 وكالة موزعة على 6 ولايات.

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين على المستوى الجهوي.

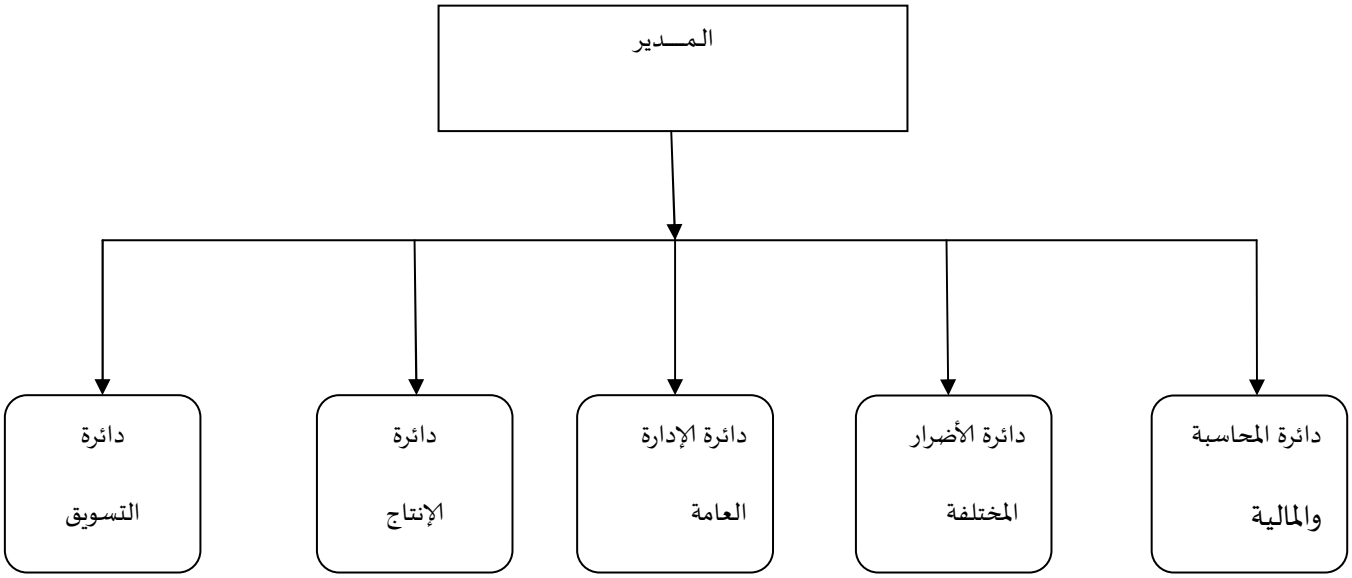

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مقابلة مع محاسب الشركة.

بعد تقديم الشركة الوطنية للتأمين نليها بتقديم الوكالة محل الدراسة.

أولا: التعريف بالوكالة.

إن الوكالة الوطنية للتأمين ببوقيراط هي مؤسسة عمومية اقتصادية فتحت أبوابها سنة 1982 مقرها بالشارع الرئيسي بوقيراط, التي يرمز لها بالرمز 2208 ورمزها البريدي 27245, حيث تقدر مساحتها 160 متر مربع,يشتغل بالوكالة (8)عمال متمثلون في مدير الوكالة و (2)رؤساء مصلحة الحوادث المادية والجسمانية و(2)مصالح الإنتاج ومحاسب و 2 حراس و 1 عاملة نظافة .

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين على مستوى الوكالة.

الشكل رقم 06 : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين على مستوى الوكالة.

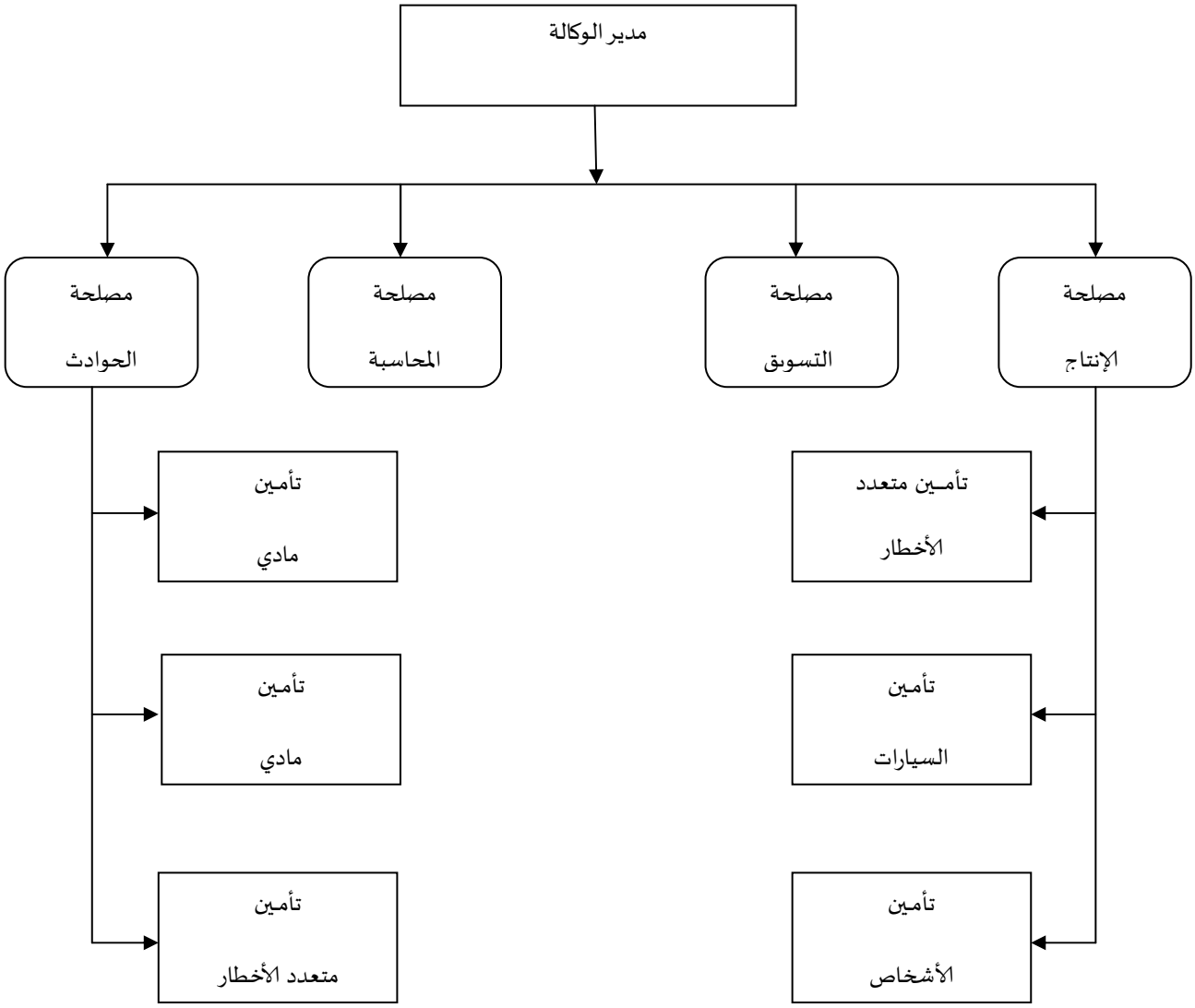

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مقابلة مع المحاسب.

أما مهام المصالح السابقة فتتلخص فيما يلي:

1 - المدير:

هو الممثل الرئيسي والمشرف عليها داخليا وخارجيا, كما يتولى جميع الشؤون الإدارية ويتخذ القرارات ويصدر التعليمات والأوامر في حدود السلطة المخولة لها من طرف الوحدة.

2 - مصلحه الإنتاج:

إن مصلحة الإنتاج هي مصلحة مهمة في الوكالة كونها المصلحة المنتجة فهي التي تقوم بإبرام العقود مع الزبائن وتعتبر هذه المصلحة مصدر مداخيل الوكالة فمصلحة الإنتاج تسهر على ما يلي:

- حسن التكفل بالزبائن من استقبال وإعلام وتوجيه.

- شرح الضمانات الموجودة في العقود قبل عملية البيع.

- مراقبة الأخطار قبل تأمينها.

- تضع برنامج التنمية والتسويق للوصول إلى رقم الأعمال المسيطر.

- توصيل المخاطر التي يجب إعادة تأمينها إلى المديرية الجهوية.

- تدوين العقود في سجلات خاصة بالإنتاج

- استخراج جداول الإنتاج اليومي والشهري وتقديم نسخة إلى مصلحة المحاسبة وإرسال نسخة إلى المديرية الجهوية.

وبالتالي فإن مصلحة الإنتاج تقوم بالتنسيق مع مصلحة المحاسبة بتقديم مبالغ إيرادات العقود المحصل عليها والتنسيق مع رئيس الوكالة بتسطير ووضع الأهداف في التجارية.

3 - مصلحة الحوادث:

تعتبر تحصيل حاصل عقود التأمين المبرمة من المؤمن (الوكالة) والمؤمن له(الشخص المتعاقد) اي مصلحه تقديم الخدمات ما بعد البيع لأن مفهوم عقود التأمين هو عقد رضائي بين طرفين يلتزم المؤمن بموجبه بدفع أو تعويض المؤمن له عن الخطر الذي لحقه من جراء تحققه.

4 - مصلحه المحاسبة:

تقوم هذه المصلحة بجميع الأعمال المالية والمحاسبية للوكالة وهنا تعمل على تسيير الأمور المحاسبية بالإضافة إلى دراسة العقود المبرمة من طرف مصلحه الإنتاج مثل مراجعة القسط الإجمالي للعقد، الرسوم..... .الخ

وتعتمد أساسا هذه المصلحة على المعالجة المحاسبية اليومية لكل التدفقات المالية من جانب النفقات والإرادات.

5. مصلحة التسويق :

وهي مصلحة يشرف عليها مدير الوكالة إشراف مباشر نظرا لأهميتها للوكالة والمتمثل دورها في ترويج الخدمات التي تقدمها للوكالة من أجل زيادة عدد الزبائن .

المطلب الثالث: إجراءات الدراسة.

خلال إعداد الجزء التطبيقي لهذه الدراسة، تم الاعتماد على أداتين من أدوات جمع البيانات هما:

أولا: المقابلة الشخصية.

تم استخدام أسلوب المقابلة، وذلك بطرح أسئلة على مدير الوكالة وموظفيها من أجل الحصول على المعلومات الضرورية للبحث، كما كانت المقابلة التي تم إجراؤها مزيج بين المقابلة الموجهة والمقابلة غير الموجهة، حيث تم الاعتماد على الأولى لتحصيل البيانات الأساسية ، أما الثانية فقد تم استخدامها للحصول على المعلومات الفرعية بناء على ما تمت الإجابة عنه ضمن المقابلة الأولى.

ثانيا: الملاحظة:

إلى جانب المقابلة تم الاعتماد على الملاحظة والتي ساعدت كثيرا في الحصول على المعلومات خاصة في ما يتعلق بهيكل وأجهزة الوكالة، كذلك توضيح معاملة موظفي الوكالة للزبائن وتعامل الموظفين فيما بينهم وكذلك علاقتهم مع المدير وغيرها من المعاملات الأخرى.

المبحث الثالث: دراسة آليات ومبادئ وركائز الحوكمة لدى الشركة الوطنية للتأمين Saa.

من أجل معرفتك إمكانية تطبيق الشركة الوطنية للتأمين لنظام الحوكمة لابد عليها من النظر في آليات الحوكمة الداخلية والخارجية لهذه الشركة.

المطلب الأول: آليات الحوكمة في الشركة الوطنية للتأمينSaa .

تؤدي حوكمة الشركات دورها في شركة التأمين عن طريق مجموعة من الآليات وتتمثل في نوعين هما:

الفرع الأول: الآليات الخارجية للحوكمة.

تمثل الآليات الخارجية الهيئة الرقابية والإشرافية على قطاع التأمين بصفة عامة في الجزائر وتتمثل في:

1- المجلس الوطني للتأمينات CNA :هو تابع للوزارة المالية أنشئ عام 1995 بموجب الأمر 95/ 07، حيث يهدف إلى تطوير وترقية نشاط التأمين ويمكن تلخيص أهدافه في ما يلي:

- السير الحسن لشركات التأمين.

- ضمان التوازن ما بين حقوق والتزامات طرفي العقد.

- تحفيز التبادل ما بين شركات التأمين.

- القيام بدراسة إستراتيجية من أجل تطوير نظام التأمين[80].

- وضع تسعير للتأمين لضمان تأطير السوق الجزائرية للتأمين.

- المساهمة في توجيه وتطوير سوق التأمين في الجزائر.

2-الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين UAR[81] **:** أسس في 22 فيفري 1994، وأعتمد في 24 أبريل 1994، ويسير وفقا لأحكام القانون 31-90 المتعلقة بالجمعيات وهذا لأنه ذو صفة الجمعية المهنية وتنحصر مهامه في:

- المساهمة في تحسين مستوى تأهيل وتكوين عمال قطاع التأمين.

- ترقية وتطوير قطاع التأمين.

- تمثيل المصالح المهنية.

3-لجنة الإشراف على التأمينات: هي لجنة تابعة لوزارة المالية تتكفل بمراقبة قطاع التأمين بصفة عامة في الجزائر، تم تأسيسها بموجب المادة 209 للأمر 95 - 07 المعدل والمكمل، وتتمثل أهدافه في :

- حماية حقوق شركات التأمين والمستأمنين.

- ترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمينات.

- تحديد قدرة الشركات على التسديد.

4-المراجعة الخارجية: فرض المشرع الجزائري بمراقبة خارجية قانونية على المؤسسات الاقتصادية بما فيها شركات التأمين، تمارس من طرف محافظ حسابات، من اجل تحقيق الأهداف التالية:

- التأكد من صحة المعلومات المالية المقدمة ومن مصداقية حسابات الشركة.

- التحقق من احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.

- تقديم تقرير حول نظام الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة[82].

[80] -www.cna.dz/actuers/CNA,Consulté le :28-04-2020.

[81]- http://www.vitaminedz.com/www-uar-dz/Liens_19854_1643_0_1.html ، consulté le :28-4-2020.

الفرع الثاني: الآليات الداخلية للحوكمة في شركة التأمين Saa .

تتمثل الآليات الداخلية في الشركة الوطنية للتأمين في مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية[83] .

1- مجلس الإدارة: يتكون مجلس الإدارة للشركة الوطنية للتأمين حسب القانون الأساسي للشركة من مجموعتين من الأعضاء، أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والذين يعرفون بالأعضاء المستقلين وأعضاء من داخل اللجنة التنفيذية، وهو عامل مهم وآلية من آليات حوكمة الشركات،ومن مهام مجلس الإدارة الإشراف والمراقبة وهو يتشكل من لجان متخصصة تتمثل في:

-اللجنة التنفيذية: تقوم هذه اللجنة بدراسة إستراتيجية الشركة، لا يقل عدد أعضائها عن 3 ولا يفوق 5، وتساعد اللجنة التنفيذية المدير العام في حدود السلطات المقررة لها.

-لجنة المراجعة: تتكون من أعضاء غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية، ومن مهامهم مايلي:

-دراسة تقرير المراجعة الخارجية.

-دراسة نظام المراقبة الداخلية.

-متابعة أعمال المحاسبيين القانونيين.

-الإشراف على الأعمال التقنية في الشركة.

2- المراجعة الداخلية: هي عبارة عن فحص دوري من طرف المديرية الجهوية التابعة لها الوكالة، قصد مراقبة كافة العمليات وطريقة سيرها، والهدف من المراجعة الداخلية هو التدقيق في صدق المعلومات وصحة العمليات.

المطلب الثاني: مبادئ وركائز الحوكمة في الشركة الوطنية للتأمين Saa.

نقوم في هذا المطلب بدراسة أهم مبادئ الحوكمة والركائز التي تعتمد عليها الشركة الوطنية للتأمين.

الفرع الأول: تعتمد الشركة الوطنية للتأمين على مجموعة من الركائز والمتمثلة في[84]:

1- السلوك الأخلاقي: وهو متوفر ومعمول به عند الطرف الأول, بحكم أن الموظفين في شركة التأمين معظمهم متعلمين وإطارات في مجالات مختلفة، وتتميز العلاقات بين الموظفين بالاحترام واكتساب روح العمل الجماعي و التحلي بالمسؤولية، مما يساعد ذلك على إدراك القوانين والقواعد المختلفة بالتأمين، إلا أنه يبقى شبه منعدم عند الطرف الأخر في التعامل داخل الشركة, ألا وهو الزبون الذي يجهل القوانين وبالتالي مواجهة صعوبات من قبل الموظفين في

[82] - زاوي محمد الأمين,**دور حوكمة الشركات في إدارة المخاطر الدولية لشركات التأمين- دراسة أليانس للتأمينات-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية,2014,ص77.

[83] - مقابلة شخصية مع المرقب الجهوي.

[84] - الدراسة الميدانية في الوكالة.

التفاهم معهم وإقناعهم، كما أن هذا الطرف دائما ما يلجأ إلى استخدام العنف والقوة، وهذا ما يؤدي بالإخلال بهذه الركيزة.

2- المساءلة: من ناحية المسائلة فالشركة الوطنية للتأمين تقوم بالإفصاح عن أدائها وأنشطتها وتعرضها على المساهمين وجميع الإطراف الذين لهم الحق في مساءلتها قانونيا.

3- إدارة المخاطر: بعد حدوث الخطر على المؤمن الشركة ملزمة بالتعويض للمتضررين، وهنا الشركة تستنجد بالخبراء الذين لهم الخبرة في هذا المجال وتقدير قيمة الخطر والخسارة، ففي السابق الشركة الوطنية للتأمين كانت تعمل بصفة تعاقدية مع الخبراء، أما في الوقت الراهن لقد أصبح الخبراء مستقلين ومنفصلين عن الشركة، بانضمامهم إلى الشركة الوطنية للخبراء التي تعمل بصفة رسمية مع الشركة الوطنية للتأمين، بحيث يقوم المؤمن له بعد التعرض لحادث سواء كان مادي أو جسماني بالتوجه إلى مصلحة الحوادث و الأضرار والذي بدوره يقوم بملء استمارة معاينة ودية وبعدها يفتح له ملف خاص، وبافتراض أن الحادث مروري مثلا فهنا الخبير يقوم بأخذ صورة فوتوغرافية للسيارة، وتكتمل الإجراءات بالاتصال بالشركة الخصم بقصد تسوية هذا الملف مع الأخذ بعين الاعتبار المتسبب في الحادث عن طريق محضر الشرطة أو الدرك الوطني.

الفرع الثاني: سنقوم بدراسة أهم مبادئ الحوكمة الموجودة والتي ترتكز عليها الشركة الوطنية للتأمين وذلك من خلال التطرق للعناصر التالية[85]:

1- توفير إطار فعال لحوكمة الشركات:

تقوم الشركة الوطنية للتأمين على القوانين الخاصة بها وتطبقها،وذلك حفاظا على مستوى أداء الشركة، باعتبار أن هذه الشركة تقوم على مبادئ سليمة ولا تهدف إلى المضاربة بل هدفها رفع وزيادة الكفاءة المهنية داخل الشركة.

2- حقوق المساهمين:

باعتبار أن الشركة الوطنية للتأمين هي شركة عمومية، فإن ملكيتها تعود للدولة وحدها، وهذا ما يبرر عدم وجود مساهمين لكن تبقى على إدارة الشركة التزامات تلزمها بالعمل على حماية كيان الشركة بالإضافة إلى محاولة حل المشاكل التي تمس الشركة كالشكاوى من قبل زبائن.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين:

بما أن الشركة الوطنية للتأمين هي شركة عمومية كما سبق وقلنا ليس لها مساهمين، إذن فهنا يمكن استبدال المعاملة المتساوية للمساهمين بالمعاملة المتساوية للزبائن، إذ هي مطبقة بنسبة كبيرة بحكم طبيعة نشاط الشركة الوطنية للتأمين، وأنه يحكمها قانون واضح من المؤمن والمؤمن له قانون يطبق ويحكم بينهم.

[85]- الدراسة الميدانية في الشركة.

كذلك تسهر الشركة على حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين وذلك بالسهر على مشروعية عملية التأمين.

4- دور أصحاب المصالح:

تهدف إستراتيجية الشركة الوطنية للتأمين إلى جذب الزبائن، من خلال تعزيز و زيادة ثقة أصحاب المصالح بها وذلك عن طريق مشاركتهم ومساندتهم عند احتياجهم وهذا رغبة لترسيخ روح المسؤولية لديهم1.

5- الإفصاح والشفافية: نجد في الشركة الوطنية للتأمين مبدأ الشفافية معمول به وهذا يعود لعدة أمور ساعدت بشكل كبير على تجسيد هذا المبدأ نذكر منها:

- مخطط بناء الوكالة ومختلف أقسامها نجدها على المكشوف أي انعدام وجود جدران بين مختلف الأقسام والمصالح.

- بما أن الشيء الذي يربط بين المؤمن والمؤمن له شكل قانوني ويتعامل به حتى في المحاكم إن استدعى الأمر ذلك، فإن الشركة الوطنية للتأمين تفصح عن معلوماتها بشكل عادي دون التستر أو إخفاء المعلومات، كما تلتزم الشركة بنشر المعلومات والبيانات حسب المتطلبات.

- تهدف الشركة الوطنية للتأمين إلى بناء علاقات قوية بين أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركة مما ألزمها إلى تبني هذا المعيار وجعله من أولوياتها التي يمكن من خلالها بلوغ أسمى الأهداف، إلا أن الإفصاح غائب نوعا ما خاصة الإفصاح عن المعلومات التي تمس رقم الأعمال مثلا أو طريقة توزيع الفائض من عملية الاكتتاب.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة:

بما أن محل دراستنا هذا كان بمقر الوكالة الفرعية -بيبوقيراط- ولاية مستغانم- والتابعة للمديرية الجهوية غليزان، فإنه ليس لهذه الوكالة مجلس إدارة ومجلس إدارتها بغليزان، إلا أن رئيس الوكالة والموظفين لهم مسؤوليات العمل على وضع صورة جيدة للشركة من أجل زيادة ورفع قيمة مبيعاتهم، كما يتولى المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة.

المطلب الثالث: نتائج وأفاق تطبيق الحوكمة في الشركة الوطنية للتأمين Saa.

الفرع الأول: نتائج تطبيق الحوكمة في الشركة الوطنية للتأمين Saa.

بعد إجراء دراسة الحالة التي قمنا بها في الوكالة الفرعية للشركة الوطنية للتأمين ببوقيراط تم التوصل الى مجموعة من النقاط التي تبين لنا مدى تطبيق الحوكمة في هذه الشركة من خلال التساؤل حول طبيعة الحوكمة داخل هذه الشركة وهل ركائزها و مبادئها يتم العمل بها أو لا.

-إن الشركة الوطنية للتأمين ترى بأن الحوكمة هي تطبيق القانون لا أكثر، وهنا تبين لنا أن ثقافة الشركة تشجع العاملين على تطوير أساليب الإدارة بالإجراءات القانونية فقط، وهذا ما خلق مشاكل عرقلة الشركة في تحقيق أهدافها ومن أبرز هذه المشاكل نذكر:

* التماطل في تسوية الملفات العالقة مما يفقد الزبائن ثقتهم بالشركة وهذا ما يضر بسمعتها.

* انخفاض نسبة إقبال الزبائن على المنتجات المعروضة من قبل الشركة وعدم تقبلهم لأسعار هذه الأخيرة.

* الشركة الوطنية للتأمين ترى أن السلوك الأخلاقي من أهم الركائز التي تساعد هيئتها على مزاولة العمل وتسييره من أجل إعطاء أفضل صورة للشركة،إلا أن انعدام هذه الركيزة عند الزبون من المعيقات التي تعيق السير الجيد للشركة وذلك بسبب افتقاد هذه الأخيرة خطة واضحة لرفع الوعي التأميني لدى العملاء.

* تقوم الشركة الوطنية للتأمين بإدارة المخاطر طبقا للقانون وهذا ما يتماشى مع ركائز الحوكمة باعتبار أن إدارة المخاطر تعمل على إضفاء العدل والمساواة لأصحاب الحقوق، إلا أن التمسك بالقانون وحده يؤثر سلبا على الأداء، لأن الموظفين هنا أصبحوا يعملون آليا فقط ولا يميلون إلى ابتكار تقنيات تساعدهم في تحقيق الأفضل.

- إن مبادئ الحوكمة التي تم تناولها نجدها مطبقة لكن بنسبة غير كافية، لأن نجاح هذه الشركة يتوقف على تطبيق هذه المبادئ إضافة إلى الركائز، ومن أبرز النتائج المستنبطة من واقع تطبيق الحوكمة في هذه الشركة نجد بأن:

* هناك اتفاق تام من قبل رئيس الوكالة والموظفين في الشركة على أن الإطار الفعال للحوكمة هو تطبيق القانون لا أكثر.

* تشير المعطيات المقدمة من قبل عينة الدراسة إلى وجود معوقات تحول دون قدرة الشركة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة منها ما يلي:

- نقص الوعي التأميني لدى المؤمن لهم، وذلك باعتبار أن عملية التأمين تعد خسارة لهم في حال عدم تحقق الخطر، مما جعل منهم أفرادا يقفون دائما ضد القانون وتتجاهله بالرغم من أنهم في حال التعرض للخسارة فشرك التأمين هي التي تعوض الضرر.

- نقص الكوادر العلمية المدربة لإعادة تأهيل قطاع التأمين في الوكالة محل الدراسة، حيث نجد حوالي 75 % من الموظفين داخل الوكالة غير مؤهلين، بمعنى ليس لديهم النظرة البعيدة في تسيير شؤون الشركة من أجل الارتقاء بالمستوى المطلوب، وهذا ما يقف عقبة أخرى في تفعيل مبادئ الحوكمة.

الفرع الثاني: أفاق تطبيق الحوكمة في الشركة الوطنية للتأمين.

بعد إتمام الدراسة والنظر في الرد على موضوع البحث من قبل موظفي الشركة الوطنية للتأمين، تعرفنا على نقاط الضعف التي تعاني منها الشركة والتي تعيقها في إستراتيجيتها وأهدافها المسطرة، لذا وجب إعطاء رؤية إستراتيجية وفعالة في تطبيق الحوكمة في شركات التأمين على أتم وجه وهذا من خلال ما يلي:

- يجب على شركات التأمين الجزائرية أن تلتزم بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات، حتى تستطيع المنافسة مع الشركات العالمية.

- الالتزام بشرف المهنة وأخلاقياتها الشعار الدائم في تقديم الخدمة.

- ضرورة تأهيل رؤساء مجالس الإدارات ومديري الإدارات وتوضيح مهامهم في ظل الحوكمة.

- تنمية المجتمع لجزء من رسالة الحوكمة في شركة التأمين ورؤيتها المستقبلية.

- التعاون بين الإدارة والعاملين يفشل محاولات الالتفاف على القوانين النافذة.

- تزويد المستفيدين من خدمات شركات التأمين كالزبائن، المجتمع، الحوكمة والعاملين في المنظمات الأخرى، وذلك بجمع المعلومات الضرورية للحفاظ على حقوقهم والتزاماتهم مع الشركة بشكل عادل.

- دائما ما يكون هناك سعي إلى تحقيق الأرباح إلا أن رضا الزبون يجب أن يكون قبله، لأنه مفتاح تحسين إنتاجهم.

- ابتكار تقنيات معلوماتية تساعد على كشف الإجراءات والممارسات السلبية.

- ابتكار تقنيات إدارية متقدمة للإشراف على آليات اتخاذ القرارات وإنجاز الأعمال.

- على الإدارة العليا العمل لكسب الرؤية الإستراتيجية والخطط المستقبلية الواضحة لآليات الحوكمة باعتبارها ضرورة إستراتيجية للألفية الجديدة.

- عقد المزيد من الملتقيات التي تخدم هذا الموضوع من أجل إثرائه وتبليغه إلى أقصى الحدود.

- تأسيس المزيد من اللجان الخاصة بالرقابة وتفعيل دورها داخل شركات التأمين خاصة.

خلاصه الفصل :

تم من خلال الدراسة الميدانية للشركة الوطنية للتأمين saa ببوقيراط إلى تقديم إطار عام للشركة الوطنية للتأمين والتطرق إلى أهم مهامها وأهدافها كما حاولنا التعرف على دور آليات الحوكمة في تفعيل وتحسين أداء شركة التأمين محل الدراسة.

من خلال ما تم التطرق إليه وما تم تناوله ، يمكن القول أن تطبيق الحوكمة في الشركة الوطنية للتأمين لازال قيد التنفيذ لأن هناك عدة معوقات عرقلة الشركة في أداء مهامها وفق منهج الحوكمة وهذا ما تم استنتاجه بعد تحليل المعطيات المقدمة وتقييمها وفق أساسيات الحوكمة، والتي بدورها لم تصل الى المستوى المطلوب بعد، إلا أنه وجب علينا إعطاء بعض النصائح التي يمكن ان تساعد في التخطي العقبة والتمكن من تعزيز أساسيات الحوكمة داخل شركات التأمين.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد التعرف على أسباب الانهيارات والفضائح المالية والسبب وراء حدوث الأزمات والفشل المالي والإداري والتي كانت في أغلبها ترتبط بضعف الشفافية والرقابة، وكان الحوكمة وآلياتها ثمرة هذه الدارسات في ظل تحقيق أهداف الشركات عموما وشركات التأمين خصوصا.

لذا سعت العديد من الدول إلى تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق آلياتها في قطاع الأعمال بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة، وإبراز دور هذه الأخيرة في تحسين نشاط هذه الشركات.

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على آليات تطبيقها على مستوى شركات التأمين، وكذا أهم المبادئ والركائز التي تقوم عليها وكذا تسليط الضوء على التأمين كقطاع حيوي في الاقتصاديات المعاصرة ,إذ تعد شركات التأمين أكثر مؤسسات المنظومة الاقتصادية عرضة للأخطار، وذلك نظر لطبيعة النشاط الحساس التي تزاوله، فهذا ما يجعلها أكثر من غيرها حاجة لتوافر نظام رقابة فعال يمكنها من مزاولة نشاطها بأمان من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، وعليه فإن التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ وآليات حوكمة الشركات داخل شركة التأمين من شأنه أن يؤدي إلى تحسين أداء فعالية الرقابة الداخلية والخارجية لهذه الشركات وبالتالي تقليل فرصه تعرضها للمخاطر التي قد تصادفها.

وفي ختام هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي برز لنا الدور الواضح والإيجابي لبعض آليات الحوكمة في شركات التأمين.

أولا: نتائج الدراسة.

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة من الإجابة على التساؤل الرئيسي والمتعلق بأهمية حوكمة الشركات في تعزيز وتحسين أداء شركات التأمين وكذا التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة,وعليه يمكن تقسيم هذه النتائج إلى قسمين:

1- الإجابة على الإشكالية المطروحة: نظرا لأهمية قطاع التأمين لا بد من تدخل الحكومات في تنظيم هذا القطاع والإشراف والرقابة عليه بهدف التحقق من التزام شركات التأمين بالتزاماتها اتجاه عملائها كدعامة للملاءة المالية، ودراسة شروط ومزايا المنتجات التأمينية، ومدى كفاية المخصصات المالية، إضافة إلى تطبيق الأساليب التي يتم من خلالها التأكد من سلامة المركز المالي لشركات التأمين.

2- اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :تعمل شركات التأمين على تطبيق الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، فقد كانت إجابات أفراد العينة ايجابية نحو فقرات المحور المتعلق بهذه الفرضية وموافقة لها، وهو ما جعلنا نقبل صحة الفرضية.

- أما بخصوص مبادئ الحوكمة وجدنا أن شركة التأمين تطبق بعضا منها وهذا بسبب أن شركات التأمين الجزائرية ليس لها الدراية الكافية بهذه المبادئ.

الفرضية الثالثة :تطبيق آليات الحوكمة لها دور كبير في تحسين ورفع أداء شركات التأمين, تساهم آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات التأمين، كانت الإجابات المتحصل عليها من قبل أفراد العينة حول هذا المحور ايجابية وهو ما جعلنا نقبل صحة هذه الفرضية.

تمثل حوكمة الشركات أداة للرقابة من خلال عدة آليات داخلية وخارجية.

-تطبيق المبادئ السليمة للحوكمة من شأنه اتخاذ الاحتياطات لمواجهة الفساد المالي والإداري من خلال الرقابة وتشجيع الشفافية؛

-تعتبر المراجعة الخارجية وسيلة لتقييم الأداء داخل الشركة.

الحوكمة في شركات التأمين تعني النظام الذي يحكم الأطراف الأساسية للشركة بما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

-لآليات الحوكمة دور في تحسين الأداء المالي ويظهر ذلك من خلال تقييمه بمختلف النسب والمؤشرات المالية.

ثانيا :التوصيات:

من خلال ما تم استخلاصه من النتائج السابقة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

-توعية شركات التأمين لد ور التطبيق السليم للحوكمة و دورها في تحسين الأداء المالي والإداري وحماية حقوق أصحاب المصلحة.

-يستحسن إجراء دورات تكوينية حول تعريف الحوكمة ودور آلياتها في تحسين أداء شركات التأمين.

-على الهيئات الرقابية لشركات التأمين زيادة الدور الرقابي في ظل تطبيق الحوكمة.

-العمل على تحسين مستويات الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة.

-التوعية بضرورة الرقابة الداخلية والخارجية ووضع المعايير اللازمة لذلك في سبيل تحقيق الإفصاح والشفافية ومواجهة الفساد المالي والإداري.

- ضرورة إصدار لوائح ومنشورات داخلية تعرف الموظفين بموضوع حوكمة الشركات.

- على إدارة الشركات تعيين أكثر من مدقق داخلي، ويجب أن يتوفر فيهم المؤهل العلمي في مجال المحاسبة والتدقيق والمعايير الدولية والأخلاق المهنية.

- ضرورة تكوين أعضاء الإدارة العليا في مجال إدارة المخاطر وتدقيق إدارة المخاطر بالشكل الذي يتوافق وما يتطلبه النشاط التأميني.

- ضرورة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات عن طريق إجراء ندوات تحسيسية وإلقاء محاضرات من طرف خبراء ذوي كفاءة عالية وأساتذة جامعيين لهم الخبرة في مجال حوكمة الشركات.

- إدراج مقاييس خاصة بتدريس حوكمة الشركات ضمن مناهج التعليم العالي بكافة الجامعات الجزائرية.

المراجع

المراجع.

أولا: الكتب.

1- علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011 .

2- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 .

3- عبد الوهاب نصر علي، السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية، الدار الجامعية2006 .

4- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006.

5- محمد مصطفي سليمان، دور جوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (د ا رسة مقارنة) الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2009 .

6- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم- المبادئ – التجارب)تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005.

7- مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006 .

8- مصطفى يوسفي كافي,الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها,أسبابها,تداعياتها,آفاقها),مكتبة المجتمع العربي,الأردن.2013.

9- سالم بن سلام بن حميد الفليتي، **حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

10- محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، يولنيه 2007 .

11- حاكم محسن ربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

12- عبد الوهاب نصر علي، **" موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية"**، الجزء الثالث، دور آليات المراجعة لتفعيل حوكمة الشركات، الدار الجامعية، القاهرة، 2009 .

13- محمد وحيد عبد الباري، **إدارة الخطر والتأمين التجاري والاجتماعي**.

14- أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان، 2007.

15- سالم رشدي سيد، **التأمين المبادئ الأسس والنظريات**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، 2015 .

16- إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته(مع التطبيق على تأمينات الحياة واعادة التأمين)**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية،2002 /2003.

17- محمد شحاتة ، **مشروعية التأمين وأنواعه**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006 .

18- حسين مبروك، المدونة الجزائرية للتأمينات، دار هرم للطباعة والنشر والتوزيع، 2011 .

19- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل ,**إدارة الخطر بين النظرية** , التأمين والتطبيق دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن، 2008 .

20- محمد حسين منصور,أحكام التأمين - مبادئ وأركان التأمين - عقد التأمين – التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث:المصاعد,المباني السيارات,دار الجامعية الجديدة للنشر,الإسكندرية.

21- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن,2009 .

22- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته،(مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين)**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر،2003/2002 الإسكندرية.

23- مولود ديدان, **نظام التأمينات**, دار بلقيس, دار البيضاء, الجزائر, 2006 .

24- عز الدين فلاح، التأمين (مبادئه وأنواعه)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2008 .

25- فتحي عبد الرحيم عبد الله، **التأمين**، الطبعة الثانية، مكتبة دار القلم، المنصورة، الإسكندرية،2002 .

26- خيرت ضيف، **محاسبة شركات التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت،1994 .

27- عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية، لبنان،1980 .

28- منير إبراهيم هندي، **إ دارة الأسواق والمنشآت المالية**، توزيع دار المعارف الإسكندرية، ، 1999 .

29- بن خروف عبد الرزاق, **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري** ، الجزء الأول، ط3 ، مطبعة ردكول، الجزائر، 2002.

ثانيا:المداخلات والملتقيات والمؤتمرات.

1- سفيان عبد العزيز، المراجعة الداخلية كرافد لتثبيت ركائز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،04-05 ديسمبر 2012.

2- مراد زايد، صبرينة ترغيني، البعد الإستراتيجي لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة،06-07 ماي 2012.

3- حسين مصطفى هلالي، **"من أجل إستراتيجية وطنية لحوكمة من منظور إدارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد"**، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية, المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

4- بن الطاهر حسين وبوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة،06-07,ماي,2012.

5- فريد كورتل,**حوكمة الشركات,منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**,ورقة بحثية مقدمة قصد المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد ,جامعة دمشق ,2008.

6- بلعيد قريشي، وليد بن تركي, **دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06 ماي 2012 .

7- عبد الرحمان العايب وبالرقي تيجاني,اشكالية حوكمة الشركات والزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة,الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الاعمال في المؤساسات,جامعة باجي مختار,عنابة,18-19.نوفمبر,2009.

8- كمال بوعظم، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات**، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة 18- 19نوفمبر2009.

19- خالد الخطيب، **الأسس** النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر, مداخلة ضمن ندوة: شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التامين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

20- ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين)، ندوة حول مؤسسات التأمين بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف, أفريل 2011 .

21- حامد نور الدين ساسي فطيمة,(**دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري)**, الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة - الجزائر، يوم 06 و 07 ماي2012 .

22- حساني رقية وآخرون، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، يومي06 -07 ماي 2012.

23- إيمان نعمون، عبد الر زاق بن الزاوي، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 .

24- حمدي معمر وفلاق صليحة، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم نشاط شركات التأمين التعاوني**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول " دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات"، 19 و 20 نوفمبر، 2013.

25- دريس رشيد، **دور الحوكمة في إدارة المخاطر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول " دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات",19-20,نوفمبر, 2013.

ثالثا: المذكرات.

1- ميرة عثماني، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة،2012 .

2- لخضر لوصيف,دور المراجعة الداخلية في تفعيل أداء الشركات ـ دراسة حالة مجمع صيدال ـ شهادة ماجستير,جامعة قاصدي مرباح,ورقلة,2011.

3- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2009 .

4- رياض زلاسي,**إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**,رسالة ماجستير,علوم تجارية,جامعة قاصدي مرباح,ورقلة 2012.

5- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المدية،2009 .

6- سهام رياش، **قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،دفعة 2007-2008.

7- بن عزوز جهاد :**تسويق خدمات التأمين في ضل الإصلاحات الجديدة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، جامعة الجزائر.

8- زينب ناجم, **إشكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، المسيلة، الجزائر،2012/2011.

9- زاوي محمد الأمين,**دور حوكمة الشركات في إدارة المخاطر الدولية لشركات التأمين- دراسة أليانس للتأمينات-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية,2014.

رابعا: المجلات.

1- نجاتي إبراهيم عبد العليم، **نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء**، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول ، 1991 .

2- فيصل محمد الشوارة" **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ، العدد الثاني، 2009 ، جامعة مؤتة.

3- حسين راغب"**أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والأربعون،جامعة الكوفة,2015.

خامسا: القوانين والمراسيم.

الأمر رقم127/66، يتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين(الجريدة الرسمية، العدد 43 ، الصادر بتاريخ 31 أوت 1966).

سادسا: المواقع الإلكترونية.

1- Boualam Tafiani: **Les assurances en Algérie**, OPU, Alger, 1987.

2- Www.caar.dz.

3- Www.saa.dz .

4- www.trust group.net/main groupnet_algeria.htm.

5- www.cna.dz.

6- http://www.saa.dz/produits.html.

7- www.cna.dz/actuers/CNA.

8- http://www.vitaminedz.com/www-uar-dz/Liens_19854_1643_0_1.html.

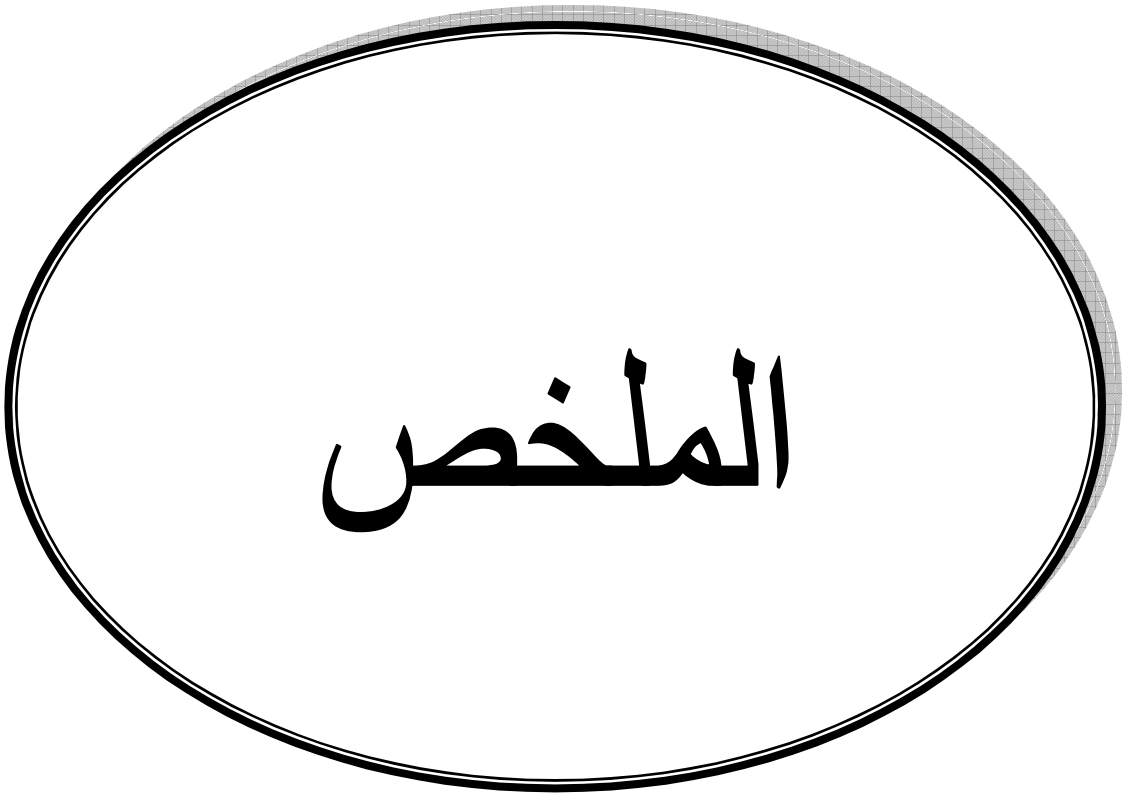
الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات في تعزيز وتحسين أداء شركات التأمين,وذالك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي :فيما تكمن أهمية حوكمة الشركات في تعزيز وتحسين أداء شركات التأمين؟

وكذا معرفة ما إذا كانت الشركات الوطنية للتأمين تعتمد على مبادئ وركائز الحوكمة في نشاطها,وكذلك التعرف على النتائج المترتبة من تطبيق آليات الحوكمة (المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية) في شركات التأمين,وذلك من خلال دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa,بمستغانم- دائرة بوقيرط.

ومن خلال هذه الدراسة تبن لنا أن الشركة الوطنية للتأمين تعتمد على بعض مبادئ وآليات الحوكمة وسبب ذلك يعود إلى أن شركات التأمين ليس لديها الدراية والمعرفة الكافية بمفهوم الحوكمة وأهميتها.

حيث تعتبر حوكمة شركات التأمين من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن سير عملها، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق أهدافها بشكل اقتصادي وقانوني سليم يراعي مصالح جميع الأطراف، فحوكمة الشركات أساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية، كما تظهر أهميتها في محاربة الفساد المالي والإداري عن طريق استخدام مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة شركات التأمين كنظام رقابي وإداري ومستوى أداء هذه الأخيرة حيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في تطوير وتفعيل أداء شركات التأمين الأمر الذي ينعكس إيجابا على مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية :حوكمة الشركات، شركات التأمين، الآليات الداخلية للحوكمة، الآليات الخارجية للحوكمة.

Résumé:

Cette étude visait à mettre en évidence l'importance de la gouvernance d'entreprise dans l'amélioration et l'amélioration de la performance des compagnies d'assurance, en répondant à la question principale: Quelle est l'importance de la gouvernance d'entreprise dans l'amélioration et l'amélioration de la performance des compagnies d'assurance?

En plus de savoir si les compagnies d'assurance nationales s'appuient sur les principes et piliers de la gouvernance dans leur activité, ainsi que d'identifier les résultats résultant de l'application des mécanismes de gouvernance (audit interne, audit externe) dans les compagnies d'assurance, à travers une étude de cas de la National l'assurance Company Saa, Mostaganem - district de Buqirat.

Grâce à cette étude, il est devenu clair pour nous que la Compagnie d'assurance nationale s'appuie sur certains principes et mécanismes de gouvernance, et cela parce que les compagnies d'assurance n'ont pas une connaissance et une connaissance suffisantes du concept de gouvernance et de son importance.

Étant donné que la gouvernance des sociétés d'assurance est considérée comme l'une des opérations les plus nécessaires et nécessaires au bon fonctionnement de ses travaux, confirmant l'intégrité de l'administration au sein de celle-ci, ainsi que le respect des obligations et des engagements et garantissant la réalisation de ses objectifs d'une manière économique et juridique saine qui tient compte des intérêts de toutes les parties, la gouvernance d'entreprise est une bonne base pour l'intégrité et la santé morale, car elle montre son importance dans la lutte contre la corruption financière Et l'administrateur grâce à l'utilisation d'un groupe de mécanismes internes et externes.

Cette étude a révélé qu'il existe une relation étroite entre la gouvernance des compagnies d'assurance en tant que système de surveillance et d'administration et le niveau de performance de ce dernier, car les principes et procédures de gouvernance jouent un rôle majeur dans le développement et l'activation de la performance des compagnies d'assurance, ce qui reflète positivement la contribution du secteur des assurances dans l'économie locale.

Mots clés: gouvernement d'entreprise, compagnies d'assurance, mécanismes de gouvernance interne, mécanismes de gouvernance externe.